الأنسنة أفقا للتفكير: الرؤية المغربية أنموذجا

Humanization as a Framework for Thought: The Moroccan Vision as a Case Study

Zakaria Laaroussi, **زكرياء لعروسي**

دكتور في الحقوق

ملخص الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى مقاربة مفهوم الأنسنة بوصفه أفقا فكريا ومعياريا يعيد الاعتبار للإنسان في السياسات العمومية والعلاقات الدولية، من خلال استجلاء أسسه الفلسفية وتطوراته المعاصرة وتجلياته في الفكر العربي والإسلامي. كما تبحث في إمكانات تحويل الأنسنة من مفهوم نظري إلى إطار عملي لتوجيه الفعل العمومي، مع الوقوف عند التجربة المغربية باعتبارها نموذجا جعل من الكرامة الإنسانية والتنمية والعدالة الاجتماعية مرتكزات أساسية في بناء السياسات الوطنية والانفتاح على المحيط الإفريقي والدولي.

الكلمات المفتاحية: الأنسنة؛ الكرامة الإنسانية؛ السياسات العمومية؛ العلاقات الدولية؛ الأمننة؛ التنمية البشرية؛ الفكر الإسلامي المعاصر؛ الهجرة؛ الرؤية الملكية؛ التجربة المغربية.

Abstract: This study explores the concept of humanization as an intellectual and normative framework that seeks to restore the centrality of the human being in public policy and international relations. It examines the philosophical foundations of the concept, its contemporary developments, and its manifestations within Arab and Islamic thought. The study also investigates the potential of humanization to move beyond a purely theoretical construct and serve as a practical framework for guiding public action. In this regard, the Moroccan experience is analyzed as a distinctive model that has placed human dignity, development, and social justice at the core of national policies and of Morocco's engagement with its African and international environments.

Keywords: Humanization; Human Dignity; Public Policies; International Relations; Securitization; Human Development; Contemporary Islamic Thought; Migration; Royal Vision; Moroccan Experience.

تقديم:

أضحت الأنسنة في الفكر السياسي المعاصر إحدى المقاربات المركزية التي تسعى إلى إعادة الإنسان إلى قلب السياسات العمومية والعلاقات الدولية، بعدما هيمنت لعقود طويلة مقاربات واقعية وأمنية اختزلت الفعل السياسي في اعتبارات القوة والمصلحة والاستقرار. فمع تنامي التحديات المرتبطة بالهجرة والنزاعات والتفاوتات الاجتماعية والاختلالات التنموية، برزت الحاجة إلى بناء نماذج جديدة للتفكير تجعل من الكرامة الإنسانية معيارا للحكم على السياسات ونجاعتها.

إن الأنسنة (Humanization) مصطلح شائع الاستخدم في العلوم الإنسانية والفلسفية للإشارة إلى العمليات أو الجهود التي تهدف إلى تعزيز القيم الإنسانية، مثل الكرامة، والعدالة، والمساواة، في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ويتجلى مفهوم الأنسنة في التأكيد على أهمية الأفراد كذوات أخلاقية مستقلة تستحق الاحترام والتقدير، بغض النظر عن خلفياتهم الثقافية أو العرقية أو الدينية.

من المهم التأكيد على أن الأنسنة التي تتغيا هذه الأطروحة التوسل بمبادئها، لفهم ودراسة تفاعل موقع الإنسان في السياسات العمومية والعلاقات الدولية، لا تعني طرحها بمفهوم التضاد مع اللاهوت، أو جعلها بديلا للفهم الروحي الديني، إنما الأنسنة هنا تنطلق من الكرامة الإنسانية، وجعلها جوهر التعاليم، من جهة المخاطَب، ومقصد التشريع من جهة شمول الحماية، والتي يمكن أن تكون مقابل الأمننة.

تُشكّل الأنسنة في مجال العلاقات الدولية والعلوم السياسية توجها فكريا نقديا يُعيد الاعتبار للإنسان كقلب الفعل السياسي ومقصده الأسمى. وتنطلق هذه المقاربة من رؤية فلسفية تضع كرامة الإنسان وحقوقه في صلب السياسات والمؤسسات، وتسعى إلى تجاوز النماذج التقليدية التي اختزلت الفرد في موقعه ضمن معادلات المصالح والقوة. وفي المقابل، تدعو الأنسنة إلى بناء منظومة قيم تُعزز الرفاه وتُمكّن الأفراد من تطوير قدراتهم وتحقيق ذاتهم داخل مجتمعات عادلة ومستدامة. ولا تقف الأنسنة عند حدود السياسة، وتمتد إلى ميادين حيوية مثل التعليم والتكنولوجيا؛ فهي تُوجّه السياسات التعليمية نحو ترسيخ قيم كالتسامح والتنوع والتضامن، وتحوّل المؤسسات التربوية إلى فضاءات لصقل الوعي الإنساني. وفي المجال التكنولوجي، تركز الأنسنة على استخدام المعرفة لخدمة الجميع، من خلال تقليص الفجوات الرقمية وضمان وصول التقنيات إلى مختلف الفئات، بوصف ذلك مدخلًا أساسيًا لتحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعية[1].

تحمل الأنسنة بعدا حضاريا يسعى إلى بناء علاقات تقوم على الاعتراف المتبادل بإنسانية الإنسان، والاحترام والحوار بين الثقافات والشعوب، وهي بذلك تُقدّم إطارًا جديدًا للعلاقات الدولية، لا يقوم على منطق الصراع أو الهيمنة، ويبني تصوراته على قيم التعاون والتكامل، بما يُمهّد الطريق نحو عالم أكثر استقرارا وإنصافا وإنسانية.

---

[1] ينظر:

Jacobi, Daniel & Freyberg-Inan, Annette (eds.). Human Being(s) in International Relations, Cambridge University Press, Cambridge, 2015.

تمثل الأنسنة اليوم أحد أهم التحولات الفكرية في دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية والعلاقات الدولية، باعتبارها مقاربة تجعل الإنسان محور الفهم والتحليل ومقصد السياسات العمومية. ويعكس هذا التحول انتقال الاهتمام من أدوات الفعل السياسي وآلياته إلى آثاره على الإنسان وكرامته وقدرته على المشاركة في صناعة مستقبله. وبالتالي فالأنسنة إطار معرفي يوجه النظر إلى الإنسان بوصفه فاعلا ومجالا وغاية في الوقت نفسه، ويمنح قيم الكرامة والعدالة والتضامن مكانة مركزية في بناء التصورات والسياسات. كما تفتح الأنسنة أفقا حضاريا رحبا لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين الذات والآخر، وبين المحلي والكوني، ضمن رؤية تجعل التنمية والاندماج والاستقرار امتدادات طبيعية لاحترام القيمة الإنسانية. وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في التجربة المغربية التي بلورت تصورا متكاملا للإنسان في قلب المشروع التنموي والرؤية الدبلوماسية والتعاون الإفريقي، بما يجعل الأنسنة خيارا فكريا وممارسة مؤسساتية تعكس خصوصية النموذج المغربي ومرجعياته الحضارية.

وتكتسب دراسة الأنسنة أهمية خاصة عند استحضار التجربة المغربية بوصفها إحدى التجارب المعاصرة التي نجحت في تحويل هذا المفهوم من أفق نظري إلى خيار استراتيجي في تدبير الشأن العام والعلاقات الدولية. فقد بلور المغرب، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس، رؤية متكاملة تجعل الإنسان محور التنمية وغاية السياسات العمومية، وتربط بين الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية والتضامن والتماسك المجتمعي ضمن مشروع مجتمعي ذي مرجعية حضارية وروحية متجذرة. كما امتدت هذه الرؤية إلى المجال الخارجي، من خلال مقاربة إنسانية لقضايا الهجرة والتعاون الإفريقي والتنمية المشتركة، بما أفرز نموذجا متميزا في الموازنة بين متطلبات الدولة الحديثة والوفاء للقيم الإنسانية الكونية. ومن ثم، تغدو التجربة المغربية مجالا خصبا لاستجلاء إمكانات الأنسنة باعتبارها إطارا للتفكير والفعل، ونموذجا عمليا يعكس قدرة القيم الإنسانية على التحول إلى سياسات ومؤسسات ومبادرات تنموية ملموسة.

وإذا كانت الأنسنة قد أصبحت أحد أهم الأطر المفاهيمية الموجهة للتفكير في قضايا التنمية والعلاقات الدولية والهجرة وحقوق الإنسان، فإن تعدد مرجعياتها الفلسفية وتباين تجلياتها العملية يثيران تساؤلات جوهرية حول الكيفية التي يمكن بها تحويل هذا المفهوم من بناء نظري إلى نموذج فعلي لإنتاج السياسات العمومية وتوجيه الفعل الدولي. ومن هذا المنطلق، تطرح هذه الدراسة الإشكالية الآتية: **إلى أي حد تمثل الأنسنة تحولا في نمط التفكير بالإنسان والعالم، بما يجعلها إطارا نظريا وعمليا قادرا على إعادة بناء السياسات العمومية والعلاقات الدولية على أساس مركزية الكرامة الإنسانية، في سياق تتجاذبه اعتبارات القوة والمصلحة والأمن والتنمية؟**

ويستعرض هذا المقال إطار تحليل مركب لمفهوم الأنسنة، جامعٍ بين التأسيس النظري والتجلي العملي، وذلك من خلال مقاربتين: الأولى تستعرض الأسس النظرية والفلسفية للأنسنة، من خلال تتبّع تطور المفهوم منذ بواكيره الأولى في عصر النهضة الأوروبية، مع أعمال بتراركا وبيكو ديلا ميراندولا، مرورا بالمقاربات المعاصرة لمارثا نوسباوم وأمارتيا سن وباولو فريري، وصولا إلى القراءات الفكرية والإسلامية للأنسنة كما قدمها كل من مُحَمَّد أركون وطه عبد الرحمن وعبد الله بن بيه، مع إبراز التوتر بين الرؤية الغربية العقلانية والرؤية الائتمانية أو المقاصدية المؤسِّسة لكرامة الإنسان في الفكر الإسلامي. أما المقاربة الثانية فتنتقل

إلى استجلاء تجليات الأنسنة في التجربة المغربية، من خلال تحليل الرؤية الملكية لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس، التي جعلت من الإنسان محورا لكل مشروع تنموي، داخليا وخارجيا، بما في ذلك سياسات الهجرة، والعدالة الاجتماعية، والرأسمال اللامادي، والتنمية البشرية، في تجسيد عملي لمفهوم الأنسنة قائم على الكرامة، والعدالة، والتضامن، داخل سياق مغربي إفريقي ذي مرجعية حضارية وروحية متجذرة.

الفقرة الأولى: الأسس النظرية والفلسفية لمفهوم الأنسنة

بدأت الأنسنة، بوصفها مشروعا معرفيا، يعيد الاعتبار للمكانة الوجودية والأخلاقية للإنسان، في سياق النهضة الأوروبية خلال القرن الرابع عشر، من خلال أعمال فرانشيسكو بطرارك، الذي يُعتبر المؤسس الأول لهذا التيار الفكري، فقد أولى أهمية قصوى لإحياء النصوص الكلاسيكية، وخاصة رسائل شيشرون، باعتبارها مصدرا لتكوين الذات الحرة الواعية والمثقفة، فاعتمد في رؤيته على فكرة أن دراسة البلاغة والتاريخ والأخلاق قادرة على بناء المواطن الفاضل، في مقابل الجمود الذي ساد القرون الوسطى، مما جعله يُطلق شرارة التفكير في الإنسان باعتباره غاية في ذاته، لا مجرد وسيلة في نسق لاهوتي مغلق .[1]

تتّصل الأنسنة humanization بالإنسية[2] humanisme اتصال الجذر بالفرع، إذ تمثل الإنسية الأساس الفلسفي الذي بُنيت عليه فكرة الأنسنة الحديثة. فالإنسية هي حركة فكرية نشأت في أوروبا عصر النهضة، دعت إلى تحرير الإنسان من سلطة اللاهوت، وإلى تمجيد العقل والإبداع الفردي، وإعادة الاعتبار للإنسان بوصفه مركز الكون ومصدر المعرفة والمعيار الذي تُقاس به القيم. (وليست هي مجال دراستنا) أما الأنسنة، فهي الامتداد القيمي والعملي لذلك الميراث، إذ تحوّلت من رؤية فكرية إلى مشروعٍ إنساني يهدف إلى تفعيل كرامة الإنسان داخل النظم القانونية والسياسية والاجتماعية. فالأنسنة سيرورة مستمرة تُعيد تعريف العلاقة بين الإنسان والمؤسسات من منظور الرحمة والعدالة والمشاركة، وهي بهذا المعنى تُجسّد ترجمة حديثة للإنسية في المجال العملي، فتُنزلها من مستوى النظر إلى مستوى الفعل. وتبقى العلاقة بينهما علاقة تكامل وتواصل: الإنسية

---

[1] ينظر:

Petrarch, Letters on Familiar Matters, transl. Aldo Bernardo, Italica Press, New York, 2005, vol. 1.

[2] الإنسية هي الكلمة العربية التي استعملتها منذ العام الماضي في ترجمة الكلمة الفرنسية humanismeوالكلمة الفرنسية نفسها حديثة العهد باستعمالها في المدلول الذي نقصد إليه، إذ لم تكن موجودة قبل سنة 1870 التاريخ الذي صدرت فيه الطبعة الأخيرة لقاموس المجمع الفرنسي. ويطالب السيد بيير دونولهاك باسبقيته لادخالها في اللغة الرسميةفي الجامعة عام 1886م، وذلك في دروسه عن تاريخ الإنسية الإيطالية. ويقال أن أول كتاب فرنسي طبع على غلافه لفظة الإنسية هو لبطارك في طبعته الأولى سنة 1802. أما مدلول كلمة الإنسية فقد كان أولا تاريخيا أكثر منه فلسفيا، أي أنها مجموع العقائد الأدبية والفنية التي كان يدعو لها انسانيو النهضة. وكانت تعلم أولا في اللغتين العتيقتين اليونانية واللاتينية حتى عرفها قاموس الأكاديمية الفرنسية بأنها ثقافة الروح والفكر التي تنشا عن ممارسة الأداب الأصيلة، لاسيما اليونانية واللاتينية والتذوق الذي يحصل من هذه الممارسة.

أما اليوم فقد اتسع مدلول الإنسية إذ أصبحت في وقتنا الحاضر تدل على ما يسمى بالإنسية الجديدة، فيقال الإنسية العلمية أو الإنسية العصرية، والإنسية المسيحية والإنسية الهندية، أو الصينية أو العربية، وإذن فاليونانية واللاتينية أجنبيتان عن كثير من هذه الشعوب وثقافتها المختلفة. ولذلك يعتبر المفكرون الحاليون أن قصر الكلمة على آداب اللغتين العتيقتين الغربيتين أو على الثقافة الفنية وحدها يوقعنا في طائفية هي أبعد ما تكون عن مدلول كلمة الإنسية.

علال الفاسي، الإنسية المغربية واقع العالم الإسلامي، منشورات مؤسسة علال الفاسي، الرباط 2009، ص 6-7.

تُؤسّس للمبدأ النظري بأن الإنسان هو القيمة العليا، والأنسنة تُفعّل هذا المبدأ في الواقع عبر سياسات وممارسات تستهدف جعل العالم أكثر إنصافًا وإنسانية.[1]

إذن، الأنسنة فعلٌ قيميٌّ تطبيقيٌّ يهدف إلى استعادة إنسانية الإنسان في النظم والوقائع، بينما الإنسية رؤية فلسفية معرفية تجعل الإنسان مقياسًا لكل شيء. الأولى تُعنى بإدماج الإنسان في السياسات والحقوق والعدالة، والثانية تُعنى بتعريف الإنسان ذاته وموقعه في الوجود والمعرفة. ولهذا تعد الأنسنة امتدادًا محدثًا للإنسية، إذ نقلت المفهوم، من ناحية علم القانون وعلم السياسة على الأقل، من المستوى التأملي الفلسفي إلى المستوى المعياري العملي، لتصبح إطارًا للحقوق والسياسات في السياقات المعاصرة.

ساهم ليوناردو بروني في ترسيخ هذه الأنسنة من خلال تطوير مصطلح الدراسات الإنسانية، أو العلوم الإنسانية، وتوسيع نطاقه ليشمل الأدب، والفلسفة الأخلاقية، الشعر، والتاريخ، كمكونات رئيسية لتكوين الإنسان المدني، وقد أرسى بهذا المفهوم أسس ما أصبح يعرف لاحقًا بـ"الأنسنة المدنية"، التي ترى في الإنسان فاعلا في المجال العمومي، ومسؤولا عن الخير العام من خلال تنمية فضائله العقلية والأخلاقية. ولم تكن هذه الأنسنة انفصالا عن الدين[2]، إنما إعادة ترتيب لأولويات الفكر، حيث يكون العقل الإنساني والتاريخ والتجربة مركزًا للتفكير والعمل.[3]

لقد بلغ مشروع الأنسنة ذروته الفلسفية مع جيوفاني بيكو ديلا ميراندولا، الذي كتب سنة 1486 "خطاب في كرامة الإنسان"، واعتُبر البيان الأبرز لفلسفة النهضة، حيث يقدم فيه الإنسان على أنه كائن حر، لا يخضع لتراتبية قَدَريّة ثابتة، بل يمتلك القدرة على التشكل الذاتي بفعل الإرادة والمعرفة. في هذا النص، جمع بيكو بين تراث أفلاطون وأرسطو وتعاليم اليهودية والفكر الهيرمسي، ليؤسس تصورا كونيًا يجعل من الإنسان نقطة التقاء جميع الكائنات والمراتب، ويجعله مستحقًا للكرامة بما يمتلكه من

---

[1] يمكن القول إن الأنسنة والإنسية مفهومان متقاطعان في الجذر اللغوي والدلالة العامة على الإنسان، لكنهما يختلفان من حيث النشأة والسياق والوظيفة المفهومية. فالأنسنة (Humanization) تُحيل إلى عملية فكرية وأخلاقية وقانونية تسعى إلى إعادة مركزية الإنسان في القيم والمعايير والنظم، سواء في القانون أو السياسة أو المعرفة أو العلاقات الاجتماعية، وهي بذلك مشروعٌ موجه نحو الفعل والتحول، يروم جعل الإنسان غايةً في ذاته، لا وسيلةً لغيره. الأنسنة بذلك نفهمها على أنها فعل تحويلٍ وإدماجٍ للبعد الإنساني في مختلف البنى المؤسسية والفكرية، وهي تقوم على قيم الكرامة، الحرية، المساواة، والرحمة، وتظهر في مجالات مثل "أنسنة القانون الدولي"، و"أنسنة الهجرة"، و"أنسنة التنمية."

أما الإنسية (Humanisme) فهي نسق فكري وفلسفي نشأ في أوروبا خلال عصر النهضة، يقوم على تمجيد الإنسان كمصدرٍ للمعرفة ومركزٍ للكون، ويرتبط بإحياء التراث الكلاسيكي الإغريقي والروماني، وبالتحرر من هيمنة اللاهوت في تفسير العالم. والإنسية مشروع فلسفي يُعلي من قدر العقل الإنساني، ويؤسس لقيم الفردانية، والحرية الفكرية، والنزعة النقدية، وغالبًا ما ترتبط بالتحولات التي عرفها الفكر الغربي منذ القرن الخامس عشر. وقد شهد المفهوم نقاشا فكريا واسعا بين خلفيات متنافرة تسعى كل منها إلى تكييفها وفق رؤيتها.

[2] ومن المهم التذكير في هذا الباب بأن يوناردو بروني (1370–1444)، رائد الإنسانية المدنية في عصر النهضة الإيطالية، قد شغل منصب السكرتير الرسولي لأربعة باباوات (1405–1414) ومستشار فلورنسا (1427–1444)، واشتهر في عصره كمترجم وخطيب ومؤرخ، لذلك لا يمكن أن تنفصل رؤيته عن الدين.

[3] ينظر:

Leonardo Bruni, History of the Florentine People, Harvard University Press, Cambridge, 2001, vol. 1.

اختيار وحرية .[1] واتخذت هذه الرؤية الإنسانية من المعرفة وسيلة مركزية للسمو، واعتبرت أن الغاية من التعليم ليست فقط التكوين التقني أو المهني، وتتغيا بناء الإنسان الحرّ الذي يفكر ويشعر ويتفاعل مع مجتمعه، وهذا التحول المعرفي أسّس لتحولات سياسية وثقافية عميقة، أصبحت أساسًا للحداثة الغربية، وامتد تأثيرها لاحقًا إلى مشاريع الفلسفة السياسية الحديثة، بما في ذلك مفهوم المواطنة، وسياسات العدالة، وحقوق الإنسان.[2]

تواصل إرث محاولات الأنسنة عبر القرون، واستعاده مفكرون معاصرون مثل مارثا نوسباوم وأمارتيا سن، الذين بنوا على أسسه مقاربات جديدة في العدالة والقدرات الإنسانية والتنمية، غير أن لحظة التأسيس الحاسمة تظل تعود إلى بطاركا ورفاقه، الذين أعادوا بناء العلاقة بين الإنسان والعالم من منظور قيمي ومعرفي جديد، يقوم على العقل والحرية والكرامة، ويؤسس لفكر عالمي يضع الإنسان مركزًا لكل مشروع حضاري.

في كتابها بناء القدرات: مقاربة التنمية البشرية Creating Capabilities: The Human Development Approach، تقدّم مارثا نوسباوم تصورا فلسفيا وإنسانيًا لما يُعرف بـ"نهج القدرات" (Capabilities Approach)، الذي يُعيد تعريف التنمية من منظور يضع الإنسان، وحرياته الأساسية، في صميم النقاش. لا يقتصر هذا النهج على ما يمتلكه الفرد من موارد أو على ما تحققه الدولة من نمو اقتصادي، وينطلق من سؤال جوهري: ما الذي يستطيع الفرد فعله، وما نوع الحياة التي يملك حرية اختيارها؟

تطرح نوسباوم من خلال هذا الإطار رؤية متعددة الأبعاد لفهم العدالة الاجتماعية، تقوم على تعزيز الإمكانات الفعلية للأفراد وتمكينهم من تطوير ذواتهم والمشاركة الفاعلة في مجتمعاتهم، ويُعد هذا النهج تحديا مباشرا للطرق التقليدية في قياس التنمية، مثل الاعتماد المفرط على الناتج المحلي الإجمالي، إذ يرى أن التقدم الحقيقي يُقاس بمدى قدرة الإنسان على تحقيق حياة يراها ذات قيمة.[3] ومن خلال التركيز على القدرات، تفتح نوسباوم المجال للتفكير في سياسات تنموية أكثر عدالة وإنسانية، تُلبي الاحتياجات الأساسية وتعترف بالتنوع البشري، وتُراعي الفروق الفردية والظروف الاجتماعية والثقافية، بما يسهم في بناء مجتمع يُمكّن جميع أفراده من العيش بكرامة واختيار مسارات حياتهم بحرية ومسؤولية. أي بما يمكن أن نسميه، وفق ما تروم هذه الأطروحة سبر أغواره، أنسنة التنمية.

---

[1] ينظر:

Pico della Mirandola, Oration on the Dignity of Man, transl. A. Robert Caponigri, Regnery Publishing, Chicago, 1956.

[2] James Hankins, Virtue Politics: Soulcraft and Statecraft in Renaissance Italy, Harvard University Press, Cambridge, 2019, p. 213.

[3] ينظر:

Nussbaum, M. C, Creating Capabilities : The Human Development Approach, Harvard University Press, Cambridge, 2011.

يُشير باولو فيرير Paulo Freire في كتابه بيداغوجيا المقهورين "Pedagogy of the Oppressed" إلى أن التعليم ينبغي أن يكون عملية تحريرية تهدف إلى تحرير الأفراد من القيود الفكرية والاجتماعية، وتحفيزهم على تحقيق إمكاناتهم الإنسانية الكاملة، ومع ذلك، يركز هذا الكتاب بشكل أكبر على تحرير الفرد من الظلم الاجتماعي بدلا من التركيز المباشر على مفهوم الأنسنة كما قُدم سابقا.[1]

يرى فريري أن القمع يؤدي إلى نزع قيم الأنسنة، ليس فقط للمضطَهدين ولكن أيضًا للمضطهِدين أنفسهم، حيث ينغمس كلاهما في دائرة من العنف والقهر. فالإنسان، بحسب فريري، يجب أن يسعى إلى التحرر من هذه العلاقات القمعية لتحقيق إمكانياته الكاملة ككائن إنساني. وهذه الفكرة ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم "الأنسنة"، حيث يشدد فريري على أن الإنسان يجب أن يكون في عملية دائمة من تحقيق إنسانيته من خلال العمل على تحرير نفسه والآخرين.[2]

علاوة على ذلك، ترتبط الأنسنة في التعليم بتطوير المناهج التي تعزز الاحترام المتبادل والتعددية الثقافية، وهذا النوع من التعليم يسعى إلى تهيئة الأفراد ليصبحوا مواطنين عالميين قادرين على التفاعل بشكل إيجابي مع مختلف الثقافات والأعراق، مما يعزز السلام الاجتماعي والتعايش السلمي في المجتمعات المتعددة الثقافات. فالأنسنة في التعليم تعني التركيز على تطوير الجوانب الإنسانية لدى المتعلمين، وذلك من خلال تبني قيم مثل الاحترام، التفاهم، والتعاطف. التعليم الذي يركز على الأنسنة يعترف بكرامة كل فرد ويعزز قدرته على التفكير النقدي، المشاركة الفاعلة في المجتمع، والتواصل مع الآخرين على أساس من الاحترام المتبادل. وهذا النوع من التعليم المؤنسن يسعى إلى تعزيز وعي الأفراد حول قضايا العدالة الاجتماعية، الحقوق الإنسانية، وتقدير التنوع الثقافي.

يشير مفهوم الأنسنة في المجال السياسي إلى السعي نحو إعادة تشكيل الهياكل والمؤسسات السياسية بما يجعلها أكثر استجابة للكرامة الإنسانية وأكثر احتراما للحقوق في تعاملها مع القضايا المختلفة. وفي هذا الإطار، يُعد كتاب مارثا نوسباوم Creating Capabilities مرجعا مهما في تقديم ما يُعرف بالنهج القدراتي، غير أن تركيزه لا ينصب مباشرة على أنسنة السياسة الدولية، ويتجه نحو تعزيز القدرات الفردية كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية على نطاق أوسع، ويضع هذا النهج الإنسان في مركز السياسات، من خلال تمكينه من اختيار نمط الحياة الذي يراه ذا قيمة، ويمنح الأفراد فرصا فعلية لتطوير ذواتهم ضمن بيئة عادلة ومنصفة.[3]

تشرح نوسباوم كيف أن هذا النهج يمكن أن يُطبق في مجالات عدة مثل السياسات الاجتماعية والتعليم والصحة. على سبيل المثال، تعتقد أن السياسات الحكومية يجب أن تركز على تمكين الأفراد من الحصول على التعليم الذي يمكنهم من تطوير

---

[1] Freire, P, Pedagogy of the Oppressed, Continuum, New York, 1970, pp. 25-50.

[2] فالتحرر الذي يتحدث عنه فريري لا يقتصر على التحرر من الظلم الاجتماعي، ويتعداه إلى تحرير العقل من قيوده الفكرية. ويعتقد فريري أن القمع الاجتماعي غالبًا ما يؤدي إلى نوع من الوعي الزائف، حيث يقبل المضطهدون بوضعهم الاجتماعي كأمر حتمي.

[3] Nussbaum, M. C, Creating Capabilities :The Human Development Approach, Harvard University Press, Cambridge, 2011, pp. 21-43.

قدراتهم بشكل كامل، وعلى توفير الرعاية الصحية التي تتيح لهم العيش بصحة جيدة، وهي أمور تعتبرها جزءًا أساسيًا من العدالة الاجتماعية.

في حين أن نوسباوم تركز على تطوير القدرات الفردية لتعزيز العدالة الاجتماعية على نطاق واسع، فإن مفهوم الأنسنة في السياسة الدولية يتناول كيفية جعل المؤسسات السياسية والهياكل الدولية أكثر إنسانية في محاولات حوكمة القضايا المختلفة، مثل حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وبينما تتداخل بعض الأفكار بين النهج القدراتي والأنسنة، يظل التركيز الأساسي لنوسباوم على العدالة الاجتماعية من خلال تعزيز القدرات الفردية، وليس بالضرورة على إصلاح الهياكل السياسية الدولية بشكل مباشر.

يستعرض أمارتيا سن في كتابه The Idea of Justice مفهوم العدالة من زاوية ترتكز على القدرات والحرية الفردية، مُقدّمًا رؤية تُعيد الاعتبار للإنسان في قلب المشروع التنموي. ورغم أنه لا يستخدم مصطلح "الأنسنة" بشكل صريح، إلا أن جوهر طرحه يقوم على جعل التنمية والعدالة أكثر ارتباطا بتجارب الأفراد واحتياجاتهم الحقيقية، من خلال تمكينهم من تحقيق إمكاناتهم والعيش بحرية وكرامة.

يؤكد سن أن العدالة تبدأ من إزالة الحواجز التي تحول دون قدرة الناس على عيش حياة يقدّرونها، ويرى أن تمكين الإنسان من اتخاذ قراراته بحرية وتوسيع خياراته يشكّل جوهر العملية التنموية. ومن هذا المنطلق، تصبح التنمية فعلا إنسانيا بامتياز، أكبر من أن يُقاس فقط بالمؤشرات الاقتصادية، إنما بمدى تحسّن نوعية الحياة الفردية والجماعية.[1]

يشدد سن على أن التنمية الحقيقية يجب أن تتمحور حول تحسين نوعية الحياة الإنسانية من خلال تمكين الأفراد من اتخاذ قراراتهم بحرية، مما يجعل العملية التنموية أكثر عدلا وإنسانية، وهو الطرح الذي يعد محوريا في نظريته وقد أثر بشكل كبير على كيفية فهم وتنفيذ سياسات التنمية على المستوى العالمي. ولقد جعل تركيز سن على الأبعاد الإنسانية للتنمية من نظريته مرجعا فكريا أساسيا في النقاشات المعاصرة حول العدالة والرفاه، وأسهم في إعادة توجيه السياسات التنموية نحو أفق أكثر عدالة وإنصافًا على المستوى العالمي.

إذن، يوفّر نهج أمارتيا سن رؤية إنسانية لفهم الهجرة بوصفها مسارا يسعى من خلاله الأفراد إلى توسيع حرياتهم وتحقيق إمكاناتهم في الحياة. إذ يمثّل قرار الهجرة فعلا إيجابيا يتصل برغبة الإنسان في العيش بكرامة، والوصول إلى بيئة تتيح له تنمية قدراته والمشاركة الفاعلة في مجتمعه. في هذا الإطار، تندمج أنسنة الهجرة مع قيم العدالة والحرية، حيث يصبح المهاجر حاملا لمشروع حياة يستحق التمكين والرعاية، وتفتح هذه المقاربة المجال أمام سياسات تُعلي من شأن الإنسان، وتشرع على أساس الاعتراف بكرامته وقدرته على الإسهام، مما يعزز بناء مجتمعات منفتحة، عادلة، وغنية بتنوعها البشري.

الفقرة الثانية: الأنسنة في الفكر العربي

[1] Sen, Amartya, The Idea of Justice, Belknap Press of Harvard University Press, Cambridge, 2009, p. 496.

حتى نقترب من فهم حضاري، ضمن الدائرة العربية أو الإسلامية للأنسنة، نعرج على رؤية أركون، الذي انطلق من مفهوم الإنسية سعيا إلى إعادة تشكيل الفكر الإسلامي من خلال منهجية نقدية تسعى إلى "أنسنة" الفكر الديني استنادا إلى على رؤية دينية في نظره تتماشى مع القيم الإنسانية الحديثة، وتقوم على مراجعة التراث الإسلامي باستخدام أدوات التفكير النقدي. من بين المفاهيم الأساسية التي يرتكز عليها مشروع أركون نجد الأنسنة والتأويل، حيث إنهما مسألتان تشقان فكره من البداية وحتى النهاية، فقد ارتبط به مفهوم الأسنة في الفكر العربي والإسلامي منذ أطروحته للدكتوراه، "نزعة الأنسنة في الفكر العربي، جيل مسكويه والتوحيدي"، وواصل اهتمامه به حتى أصبح يعرف به أكثر من غيره. أما التأويل فهو جوهر مشروعه ككل، وهدفه الأسمى هو تقديم تأويل جديد للظاهرة الدينية بشكل عام وللفكر الإسلامي بشكل خاص. فلا يمكن الحديث عن أركون دون التحدث عن العمليات المتتالية التي اتبعها أو انتهجها في تحليل ودراسة الدين والظاهرة الدينية، فهي تهدف في الأول والأخير إلى القيام بعملية نقدية لا تعترف بأي حد من الحدود المعروفة أو المتعارف عليها في تراث البحث العلمي الكلاسيكي سوى حد العلم والعقل.[1]

إن رؤية أركون قائمة على الانتقال من النظرة الدينية اللاهوتية الغيبية، التي اعتمدت في تسيير الحياة الاجتماعية على النص القرآني الموحى إلى النبي، والتي مثلت مرحلة الدولة الدينية، أو الإسلام الصافي إلى المرحلة التي توقف فيها الوحي – بالمعنى العميق – بداية دور الإنسان في فهم وتطبيق هذه النصوص، والذي يرى أركون بأنه انتقال من الأسلمة إلى الأنسنة، لأن الأنسنة المسماة إسلامية بدورها ظلت هي أيضا سجينة الرؤية نفسها، لأنها نشأت في فضاء سياسي وثقافي يسيطر عليه الرجوع إلى الحدث الإسلامي.[2]

يرى أركون أن الأنسنة تبدأ بإعادة قراءة النصوص الدينية من منظور تاريخي وثقافي، بحيث يتم التعامل مع القرآن كنص تاريخي تعرض لتفسيرات مختلفة على مر العصور، ويجب أن يتم تحليله باستخدام الأدوات النقدية الحديثة مثل اللسانيات، الأنثروبولوجيا، والسوسيولوجيا، وهذا النهج حسب رأيه، يتيح اكتشاف الأبعاد الإنسانية في النصوص التي تم تجاهلها أو قمعها في القراءات التقليدية، ليؤكد أركون أن هذا النهج لا يسعى إلى إزالة قداسة النصوص، إنما فهمها بعمق أكبر بما يخدم الإنسان وكرامته.

إن النقد الذاتي جزء لا يتجزأ من عملية الأنسنة عند أركون؛ فهو يرى أن التراث الإسلامي، مثل أي تراث ديني آخر، يحتوي على عناصر إنسانية يجب إحياؤها وتطويرها، لكنه يؤكد أن هذه العملية تتطلب قراءة نقدية تعيد النظر في بعض المفاهيم والتفسيرات التي قد تكون تمثل عائقا أمام تحقيق التقدم والعدالة. ويرى أن هذه المراجعة النقدية يجب أن تتضمن دراسة السياقات التاريخية والاجتماعية التي نشأت فيها هذه النصوص والتفسيرات، مما يساعد على تحرير العقل من الجمود والانغلاق.[3]

---

[1] ينظر: محمد بنحليمة، أنسنة الظاهرة الدينية في الفكر الإسلامي الحديث والمعاصر مقاربة إبستيمولوجية لمفهوم الأنسنة في المشروع الفكري لدى محمد أركون، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السادس والخمسون، العدد الثالث، شتنبر 2019، ص 119.

[2] محمد بنحليمة، نفس المرجع السابق، ص128.

[3] أنظر: محمد أركون، نزعة الأنسنة في الفكر العربي: جيل مسكويه والتوحيدي، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، بيروت، الطبعة الثانية، 1997، صص55-60.

إلى جانب ذلك، يؤكد أركون على أهمية أنسنة الفعل السياسي والاجتماعي، فهو يرى أن الدين يجب أن يكون في خدمة الإنسان وليس العكس، وأن القيم الإنسانية مثل الحرية، العدالة، والمساواة يجب أن تكون محور أي نظام سياسي أو اجتماعي؛ فأركون يدعو إلى فصل الدين عن السياسة لضمان احترام حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية. في نظره، الدولة الحديثة يجب أن تقوم على مبادئ إنسانية تحترم كرامة الإنسان وحرياته، بعيدًا عن سيطرة التفسيرات الدينية التي قد تعيق هذا التوجه.

يرى أركون أن الإنسية كأصل للأنسنة تنقسم إلى ثلاث أقسام؛ الإنسية الدينية (سواء أكانت يهودية، أم مسيحية، أم إسلامية بحسب البلدان والمناطق). وقد يبدو حسب أركون أن المصطلح متناقضاً: فكيف يمكن أن تكون نزعة إنسانية ودينية في ذات الوقت؟ كيف يمكن التحدث عن التيار الإنساني الديني؟ أليست النزعة الإنسانية (أو الهيومانيزم) تعني التركيز على الإنسان فقط واعتباره محور الكون ونسيان التعالي أو الله بالضرورة. والواقع أن الجواب : لا. فهناك إنسيّة دينية ذات تنويعات أو تلوينات مختلفة تمتد من الورع الهادئ والمرتاح للمؤمن العادي، إلى التقشف الصارم والشديد للناسك المتعبّد. ولكن الإنسيّة الدينية تتميز في جميع الحالات بالخضوع المطمئن لله وبالتعلق المستمر به. كما وتتميز بالخشية في العمل والتصور، وبالرغبة في الاتحاء والتلاشي (أي امحاء الذات) بانتظار مجيء عهد العدالة الإلهية التي لا تُردّ. ولكنها تتميز أيضاً بتلك العاطفة المقوّية للمعنويات والتي يمتلكها كل مؤمن؛ هذه العاطفة التي تجعله يعتقد بأنه محسوب في عداد المخلوقات ذات الحظوة، أي في عداد الناجين. نقصد في عداد المخلوقات التي تحظى بالنعمة الإلهية، والتي تعتقد بأنها مزوّدة بملكات استثنائية تتيح لها التفتح الكامل في هذا العالم والعالم الآخر.[1]

القسم الثاني هو الإنسية الأدبية (أو التيار الإنساني الأدبي). "وهي إنسيّة مرتبطة بأرستقراطية الروح والمال والسلطة (أي بالأوساط الراقية في المجتمع الإسلامي الكلاسيكي). ففي زمن المحسنين من رعاة الآداب والعلماء ما كان يمكن لأصحاب المواهب والمدعين أن تتفتح مواهبهم إلاّ في بلاطات الأمراء أو صالونات الأغنياء الكبار. وهكذا تشكّلت الحركة الإنسيّة الأدبية في سباق الإسلام الكلاسيكي وحواضره الكبرى من مدن العراق وإيران. وهكذا نفهم أيضاً كيف أن هذا النوع من الإنسيّة. قد أصبح مهيمناً في جميع فترات التاريخ الثقافي المشرقة أو المزدهرة. ويكفي أن نلقي نظرة مقارنة على كلتي الجهتين العربية – الإسلامية/ والأوروبية – المسيحية لكي نفهم ذلك. فإذا ما تفكّرنا ملياً في الحركة الإنسية التي شهدها الغرب في القرن السادس عشر (هيومانيزم) وجدنا أنها تتشابه إلى حد كبير مع الحركة الإنسية العربية – الإسلامية ممثّلةً بشخصية أدبية كبرى كالجاحظ (نقصد الأدب هنا بالمعنى الواسع للكلمة). بمعنى أنها تتلاقى مع ازدهار الحضارة العربية – الإسلامية في القرن الثالث الهجري (قرن الجاحظ)، والرابع الهجري (قرن مسكويه والتوحيدي وآخرين كثيرين). فهناك جيل كامل كما قلنا وليس شخصية واحدة، أو بضع شخصيات فردية معزولة. والحركة الإنسيّة كانت من صنع هذا الجيل الكبير الذي شهد لمعان بعض الشخصيات العبقرية. وهكذا نربط بين العبقري وبين جيله، أو بينه وبين يجتمعه وبيئته. وإذن فالعالم العربي – الإسلامي شهد تياراً إنسانياً وعقلانياً مدهشاً قبل أوروبا بسبعة قرون (القرن التاسع أو العاشر الميلادي/ القرن السادس عشر الميلادي). ولكن الفرق هو أن هذا التيار سرعان ما ذبل ومات في البيئة العربية – الإسلامية، في حين أنه استمر في الصعود في أوروبا حتى ولّد الحضارة الحديثة التي نشهدها حالياً.

[1] محمد أركون، نزعة الأنسنة في الفكر العربي: جيل مسكويه والتوحيدي، المرجع السابق، ص606.

ويمكن القول بأن كلمة (hamanitas) اللاتينية تماثل من حيث المعنى أو تطابق كلمة أدب (بالمعنى الكلاسيكي للكلمة وليس بالمعنى الضيق المحدث). فهذه الكلمة تعني ما يلي: وجود ثقافة كاملة أو متكاملة لا يعتريها النقص أي تلم بكل شيء. إنها ثقافة تحتوي على كل أنواع المعارف والعلوم."[1]

والقسم الثالث الإنسية الفلسفية (أو النزعة الإنسانية الفلسفية): "وهي مزيج من كلتي الإنسيتين السابقتين، الدينية والأدبية. بمعنى أنها تستوعب عناصر مختلفة من هذه وتلك وتصهرها في بعضها البعض لكي تشكل ما ندعوه بالإنسيّة الفلسفية. ولكنها تتميز عن كلتي الإنسيّتين السابقتين من حيث التزامها بنظام فكري أكثر دقة وصرامة» كما وتتميز بالبحث القلق والمتوتر والمنهجي عن الحقيقة فيما يخص العالم، والإنسان، والله. يقول التوحيدي بهذا الصدد ما يلي (إن الإنسان أشكل عليه الإنسان). بمعنى يتحمل كل مسؤوليته بصفته كائنا عاقلا، ويلتزم بكل مرونته وطاقته الذهنية بصفته شخصا مستقلا ذاتيا، يفكر بنفسه ويتكئ على ذاته."[2]

يعتبر أركون أن هناك تحديات كبيرة تواجه تطبيق مفهوم الأنسنة في المجتمعات الإسلامية، حيث يشير إلى أن هناك مقاومة شديدة للتغيير من قبل ما يسميه بالمؤسسات الدينية التقليدية التي ترى في النقد تهديدا لسلطتها؛ ولذلك، يرى أن نجاح مشروع الأنسنة يتطلب جهدا جماعيا وإرادة سياسية وثقافية قوية لتجاوز هذه العقبات وتحقيق التغيير الذي ينشده؛ إذ الأنسنة في نظر أركون تتجاوز المشروع الفكري، إلى حركة تحديثية تسعى إلى جعل الإسلام يتفاعل بشكل إيجابي مع القيم الإنسانية المعاصرة، ويستجيب لتحديات العصر الحديث.

إذن رؤية أركون للأنسنة تعتمد على إعادة قراءة النصوص الدينية والتراث الإسلامي بطريقة نقدية، بهدف إلغاء نفاذ بعضها، والتي تهدف بحسبه إلى تعزيز القيم الإنسانية مثل الحرية، العدالة، والعقلانية، وهذه الرؤية تسعى إلى تحرير الفكر الإسلامي مما اعتبره جمودا وانغلاقا، وجعله أكثر انسجامًا مع القيم الإنسانية المعاصرة، مما يسهم في بناء مجتمع إنساني وديمقراطي.[3]

في المقابل؛ يقدم طه عبد الرحمان رؤية أخرى مختلفة ابستمولوجيا للأنسنة كما طرحها مُحَّد أركون وغيره من المفكرين الذين يسعون إلى الحداثة في الفكر الإسلامي باستخدام مناهج نقدية مستوحاة من الفلسفات الغربية، وهو ما أسماه بمشروع نقد الحداثة، وهذا النقد يتجسد في عدة نقاط أساسية يعبر من خلالها طه عبد الرحمن عن رؤيته لكيفية تحقيق الأنسنة بشكل يتماشى مع القيم المجتمعية بخصوصيته الأصيلة، بعيدًا عن التبعية للأنساق الفكرية الغربية.

---

[1] مُحَّد أركون، نزعة الأنسنة في الفكر العربي: جيل مسكويه والتوحيدي، المرجع السابق، ص608.

[2] مُحَّد أركون، نزعة الأنسنة في الفكر العربي: جيل مسكويه والتوحيدي، المرجع السابق، ص609.

[3] إذ كنا نسلم لأركون بضرورة استحضار المشتركات القيمية الإنسانية، وأهمية تفعيلها لصون الكرامة الإنسانية، والتي بطبيعة الحال أصلت لها الأديان والشرائع السماوية، والتي وحدتها القيم الفضلى، إلا أنه قد ورد موقف أركون في هذا الفرع لمحاولة إخراج المفهوم، مما أُلصق به عنوة من الدعوة إلى الانقلاب على النصوص الدينية، أو دعاوى إعادة قراءة التراث وإفراغه من سياقه التاريخي والثقافي والدلالي، وإن صح التعبير جعل الأنسنة مقابل الدين والتشريع السماوي، وهو ما وجد فعلا معارضة شديدة، من بعض من ينتقد الفكرة.

فطه عبد الرحمن ينتقد بشدة المحاولات التي يسعى من خلالها بعض المفكرين، إلى نقل المفاهيم الغربية وتطبيقها على المدركات الأخرى دون مراعاة الخصوصيات الدينية والثقافية للمجتمعات؛ ويرى طه أن هذه المحاولات تؤدي إلى نوع من "الاستلاب الثقافي"، حيث يتم تبني مفاهيم غربية بشكل غير نقدي، مما يؤدي إلى تشويه المفاهيم الإسلامية الأصلية وتحريفها عن سياقها. ويعتبر أن الفكر الإسلامي يمتلك تراثا غنيا وقيما إنسانية يمكن تطويرها بطريقة تتناسب مع العصر الحديث، دون الحاجة إلى استيراد مفاهيم غربية لا تتماشى مع الهوية الإسلامية.[1]

يعتبر طه أن المظهران اللذان تجلى بهما سر الحياة في الوجود الإنساني هما؛ القول والفعل. وقد اشتغل أهل الفكر بالبحث عن حقيقة الفعل الإنساني كما اشتغلوا بالبحث عن حقيقة القول الإنساني، غير أن هذا الاشتغال المزدوج قد اختلفت درجته من الشدة كما اختلفت فيه المراتب التي ينزلها كل من القول والفعل. فالحضارة الغربية التي تستمد جذورها من الفيلسوف اليوناني قد رفعت من شأن القول لظهور دلالته على العقل، حتى اتخذه معيارا يفرّق به بين الإنسان والحيوان، فقال الإنسان حيوان ناطق، أما الحضارة الإسلامية، فقد رفعت من شأن الفعل لظهور دلالته على الخُلُق، حتى اتخذه معيارا يفرق به بين الإنسان وغيره، فقال: الإنسان حي عامل.[2]

في سياق رفضه لاستلهام الفهم الغربي، يشدد طه عبد الرحمن على أهمية الحفاظ على أصالة الفكر الإسلامي أثناء عملية التجديد عبر الأنسنة، ويرى أن عملية التجديد يجب أن تنبع من داخل التراث الإسلامي نفسه، وذلك باستخدام أدوات ومناهج فكرية تتماشى مع القيم الإسلامية، بدلاً من الاعتماد على مفاهيم ونظريات غربية قد لا تكون ملائمة. هذا التصور يختلف بشكل جذري عن رؤية أركون، الذي يدعو إلى استخدام النقد التاريخي والعلمي لفهم النصوص الدينية، فطه يعتبر أن هذه المنهجية النقدية الغربية تتجاهل الخصوصية الإسلامية وتفرض رؤية غربية على النصوص الدينية، وأحيانا بنظرة إقصائية للحضارات الأخرى.[3]

---

[1] أنظر: طه عبد الرحمن، سؤال الأخلاق: مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية، المركز الثقافي العربي، 2000، ص:29-55.

[2] يقول طه عبد الرحمان: ويبدو أن هذا التفاوت في الاشتغال بهذين المظهرين الحيويين للوجود الإنساني- أي "القول" و"الفعل" - زاد مع مرور الزمن اتساعا حتى صار إلى ما يشبه التباين أو الانقطاع بينهما كانت الغلبة فيه لجانب القول على جانب الفعل؛ وعلامة ذلك ما يحدث على مرائينا ومسامعنا من "طوفان الأقوال"، طوفان تُغطّي هَوْلَه وتُخفي فداحته أسماء مختلفة تُغري بظاهر دلالتها من نحو "انفجار المعلومات" "وثورة الاتصال" ، و"انعتاق الكلمة" و"سيادة القلم" و"سلطان العقل" و"تداول المعرفة" و"عولمة الإعلام" وغيرها من الأسماء الكثيرة التي تُرَوّج لهذا الطوفان اللفظي، وتجلب له مظاهر الموضوعية والمشروعية بغير حساب، حتى إن أنسب اسم يصح إطلاقه على الحضارة الغربية الحديثة التي أنتجت هذا الطوفان هو أنها حضارةُ قول بحق.

طه عبد الرحمن، سؤال الأخلاق: مساهمة في النقد الأخلاقي للحداثة الغربية، المرجع نفسه، ص77.

[3] ليست روح الحداثة كما غلب على الأذهان، من صنع المجتمع الغربي الخاص، حتى كأنه أنشأها من عَدَم، وإنما هي من صنع المجتمع الإنساني في مختلف أطواره، إذ أن أسبابها تمتد بعيدا في التاريخ الإنساني الطويل؛ ثم لا يبعد أن تكون مبادئ هذه الروح أو بعضُها قد تحقَّقت في مجتمعات ماضية بوجوه تختلف عن وجوه تحقُّقها في المجتمع الغربي الحاضر؛ كما لا يبعد أن يبقى في مُكنتها أن تتحقق بوجوه أخرى في مجتمعات أخرى تلوح في آفاق مستقبل الإنسانية.

طه عبد الرحمن، روح الحداثة: المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، المركز الثقافي العربي، 2006 ص31.

ويقدم طه عبد الرحمن بديلا لمفهوم الأنسنة الغربي للحداثة الذي يصفه بالدهرانية[1]، من خلال ما أسماه بالائتمانية[2]، التي تعتمد على إحياء القيم الإنسانية الدينية والثقافية، دون الحاجة إلى تقليد النموذج الغربي؛[3] ويرى أن الإسلام يتشمل على مجموعة من القيم الإنسانية التي يمكن تطويرها وتفعيلها لتتناسب مع متطلبات العصر الحديث، دون الحاجة إلى إعادة تفسير النصوص من منظور نقدي غربي، خارج سياق الفهم والتنزيل، وهذا التوجه يهدف إلى تحقيق توازن بين الحفاظ على الهوية الإسلامية والاندماج في العالم الحديث محاولا تأسيس نظرية أخلاقية مستمدة من الدين الإسلامي.[4]

وفي مقابل رؤية أركون التي تدعو إلى إعمال العقل في فهم النصوص، بغية فصل الدين عن السياسة وتطبيق القيم الإنسانية بمعزل عن الدين، يطرح طه عبد الرحمن في كتابه "العمل الديني وتجديد العقل" تصورا تصاعديا للعقل الإنساني يتدرج في ثلاث مراتب مترابطة: يبدأ بالعقل المجرد الذي يرمز إلى العقل الأداتي الصرف، القائم على التحليل المنطقي والتجريد الرياضي، والذي يتعامل مع الواقع باعتباره كيانًا موضوعيًا منفصلًا عن الذات، مما يجعله محدودًا في إدراك المعاني الوجودية والروحية. ثم يرتقي إلى العقل المسدد الذي يتجاوز هذا الحياد القيمي ليسترشد بالوحي والمقاصد الأخلاقية، فيصبح العقل أكثر اتزانا وقدرة على

---

[1] " لقد سبق أن وضع جمال الدين الأفغاني كتابا بعنوان الرد على الدهريين وقصد بالدهريين فئة الماديين، في حين نستعمل، نحن، صيغة (الدهرانية) بدل (الدهرية)، ونحملها على معنى (فصل الأخلاق عن الدين)، سواء ادعى القائل بهذا الفصل النسبة إلى الاتجاه المادي أو الاتجاه الروحي؛ ويبدو أن هذا المصطلح أقرب من غيره إلى أداء المعنى الأول للمصطلح الذي اخترعه في سنة ١٨٥١ العَلماني الإنجليزي (جورج هوليُوك) (1817-1906) GJ. HOLYOAKE، وهو: (اسيكولاريزم) (Secularism) ؛ وقد جاء تعريفه في كتاب: الدهرانية الانجليزية كالتالي: الدهرانية مجموعة من الواجبات المتعلقة بهذه الحياة، والمؤسَّسة على اعتبارات إنسانية خالصة، والموجَّهة إلى أولئك الذين يجدون اللاهوت غير محدد أو غير مناسب، أو لا يوثق به أو لا يصدّق. ومبادئها الأساسية هي ثلاثة: تحسين الحياة بواسطة الوسائل المادية، أن العلم هو العناية المتاحة للإنسان، أنه من الخير أن تعمل عملا خيرًا، وسواء أكان هناك خير آخر أم لم يكن، فإن خير الحياة العاجلة خير، ومن الخير طلب هذا الخير".

طه عبد الرحمن، بؤس الدهرانية: النقد الائتماني لفصل الأخلاق عن الدين، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2014، ص 12.

[2] تُعرّف الائتمانية عند طه عبد الرحمن، كما بَيَّنها في كتابيه روح الدين: من ضيق العلمانية إلى سعة الائتمانية وبؤس الدهرانية: النقد الائتماني لفصل الأخلاق عن الدين، بوصفها نظرية فلسفية وأخلاقية ومعرفية تؤسّس لفهمٍ جديد لعلاقة الإنسان بالإله وبالعالم على أساس الأمانة التي حملها الإنسان تكليفًا واختيارًا. فهي منهج يقوم على أن الإنسان كائن مؤتَمَن على ما أُوتي من قول وفكر وفعل، وأن جوهر وجوده يتمثّل في الوفاء بهذا الائتمان عبر ممارسةٍ مسؤولةٍ للحرية في إطار العبودية لله. ويُقابل طه بين الائتمانية والدهرانية؛ فبينما تفصل الدهرانية الأخلاق عن الدين وتجعل الإنسان مصدر القيم ومناط السيادة، تُعيد الائتمانية وصل الأخلاق بالدين في نظامٍ قيميٍّ يجعل الحق الإلهي هو الأصل، والإنسان مستخلف مؤتمن عليه. وبهذا تتحوّل المعرفة والعمران والسياسة إلى أعمال ائتمانية تُقاس بمقدار وفائها بالميثاق الإلهي لا بمردودها النفعي أو التقني.

طه عبد الرحمن، روح الدين: من ضيق العلمانية إلى سعة الائتمانية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت (2012)، ص 447 وما بعدها.

[3] طه عبد الرحمن يميز بين نوعين من العقلانية: العقلانية الغربية التي تعتمد على النقد والتشكيك في كل شيء، والعقلانية الإسلامية التي تتسم بالتوازن بين العقل والوحي. يرى طه أن المنهجية النقدية الغربية، تفتقد هذا التوازن وتميل نحو الدعوة إلى التقليد والتنميط غير نقدي للنموذج الغربي. طه يشدد على أن العقلانية الإسلامية ترتكز على مبادئ الوحي والعقل معًا، مما يجعلها أكثر توافقًا مع طبيعة الإنسان ومجتمعاته، خلافًا للعقلانية الغربية التي قد تؤدي إلى التمرد على القيم الدينية والأخلاقية.

أنظر: طه عبد الرحمن، العمل الديني وتجديد العقل، المركز الثقافي العربي، 1997.

[4] طه عبد الرحمن، بؤس الدهرانية: النقد الائتماني لفصل الأخلاق عن الدين، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2014، ص:75-96.

إدراك العلاقات بين الإنسان والدين والمعنى، مستنيرا بالهداية الربانية دون التخلي عن أدوات البرهان. ويبلغ العقل ذروته في العقل المؤيد، حيث يتحول إلى عقل شهودي مستمد من نور البصيرة والذوق العرفاني، فيتحد فيه النظر العقلي بالتجربة الروحية، ويغدو أداة لفهم الوجود بتجلياته الكاملة، جامعًا بين المحبة والحكمة، وبين الفهم والتزكية، بما يجعل منه العقل الأقدر على استيعاب الدين وتدبير الشأن الإنساني في شموليته الأخلاقية والروحية.[1]

يقدم طه عبد الرحمن نقدا فلسفيا ومنهجيًا لمفهوم الأنسنة كما طرحه مُحَمَّد أركون، فبينما يرحب جوهر المشروع الفكري لطه عبد الرحمان بفكرة الأنسنة باعتبارها مقابلا للمادية، إلا أنه يؤكد على ضرورة أن تكون هذه الأنسنة نابعة من داخل المنظومة الفكرية الإسلامية، وليس مجرد استيراد لمفاهيم غربية، ويرى أن التجديد الحقيقي يجب أن يحترم أصالة التراث الإسلامي وأن يُبنى على أسس فكرية وروحية إسلامية، مما يضمن توافقه مع قيم ومبادئ الإسلام.

في كتابه "روح الدين: من ضيق العلمانية إلى سعة الائتمانية"، يطرح مفهوما شاملا للأنسنة بديلا عن التصور الأركوني، أي مقابل المادية، وهو تصور ينبع من فلسفته الائتمانية، ورغم عدم الإشارة للمفهوم بشكل مباشر، فالأنسنة عند طه عبد الرحمن مقاربة أخلاقية وروحية تتأسس على الفهم العميق لدور الإنسان ككائن مؤتمن.[2]

في نفس السياق، يقدم عبد الله بن بيه رؤية شاملة للأنسنة تنطلق من منظور عالمي شامل يرتكز على القيم الإنسانية المشتركة. ويرى أن الأنسنة يجب أن تتجاوز الفروق الثقافية والدينية لتصبح مشروعا عالميا يعزز من كرامة الإنسان ويحافظ على حقوقه الأساسية، ويشدد على أهمية تعزيز الحوار والتفاهم بين مختلف الثقافات والشعوب كوسيلة لتحقيق الأنسنة.

إن الأنسنة التي يتقصدها ابن بيه، ليست أنسنة مرحلة التنوير الأوروبي، تلك الأنسنة التي أرادت الاحتفاء بالإنسان، من خلال تحرير العقل وتمجيد الجسد، فكتمت روح الإنسان في قالب نمطي مشيئ، فأنسنة التنوير هي في الواقع نتاج ثقافة غربية شهدت نحو أحد عشر قرنا من الحروب الدينية،... فالأنسنة هنا تتمحور حول الإنسان، من خلال إعادة النظر في طبيعته البشرية، باعتبار أن الذات الفردية كينونة فريدة ومتفردة، سواء على مستوى أهليتها الأخلاقية أو على خيريتها الوجودية في أصل الخلق.[3]

"كما تقوم رؤية ابن بيه على استعادة روح الإنسان على مبدأ الأخوة الإنسانية؛ من خلال تعزيز البعد الأخلاقي في الوعي الإنساني، وتجديد منظومة القيم الكونية المشتركة، وإعادة تمثلات مفاهيمها المعرفية واللغوية في الوعي؛ بما يتناسب مع مستجدات الواقع الراهن، هو واجب إنساني على كل المستويات الأخلاقية والدينية، أو العقلانية والإيمانية؛ (باعتبار أن الأنسنة التي عرفناها كما قدمها الفكر الإنساني كخلاصة من خلاصات سيرورة الحداثة المعاصرة، التي أدت إلى الانحرافات العدمية أو

[1] طه عبد الرحمن، العمل الديني وتجديد العقل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء (1989)، ص 11-20.

[2] الأنسنة، من خلال هذا المنظور، هي مسؤولية أخلاقية وروحية تتطلب من الإنسان الوفاء بالتزاماته الائتمانية، وهذا ما يضمن له تحقيق إنسانيته بأكمل وجه. ولا يمكن اعتبار الدين عائقًا أمام تحقيق الأنسنة، لأنه مصدرها الأصيل، حيث يوفر إطارًا أخلاقيًا وروحيًا يوجه الإنسان نحو الخير والعدل، وهي رؤية تعكس فلسفة شاملة تسعى لتحقيق التوازن بين الجوانب المادية والروحية للإنسان، وتؤكد على أن الأنسنة الحقيقية تتجسد في الالتزام بمبادئ الائتمانية والعيش وفقًا للقيم الدينية.

[3] مُحَمَّد واردي، الأنسنة والتجديد في فكر العلامة عبد الله بن بيه، هماليل للطباعة والنشر، النطبعة الأولى، أبوظبي 2023، ص53-56.

ابتذال الشر) هي منتج إنساني، ليست فوق المراجعة والنقد أو حتى الهدم وإعادة البناء؛ على اختلاف وتباين التصورات البشرية في هذا الشأن. وهو ما يجعل مراجعة الحداثة وتطويرها "فرض عين" على كل عاقل. ما يعني أن الأنسنة التي يناقشها خطاب ابن بيه؛ سواء في صورتها الراهنة، أو في الصورة التي يتغياها أو يتقصدها تالياً؛ كنموذج حضاري مأمول، فهي بكل الأحوال ليست مقدسة، ولا تمنح أهلها طهرانية مطلقة؛ مهما سمت أو تعالت قيمها؛ سواء بإنسانيتها، أو بما يضيفه عليها من مشروعية واهية؛ منطق القوة أو التسيّد الحضاري الذي يستبطنه خطاب الحداثة الراهنة، في مختلف صوره أو تجلياته. وهنا يتقاطع خطاب ابن بيه مع أبرز الخطابات النقدية في الثقافة الكونية المعاصرة، خطاب جوليا كريستيفا، الذي يقرر – بمعنى من المعاني – أنه لا وجود لقيمة ولا غاية ساميتين، ولا حلول للإلهي في أفعال أو أفكار بعض من نصفهم؛ بالعباقرة المبدعين أو الإنسانيين".[1]

من هنا، يدعو بن بيه إلى ضرورة تبني نهج متكامل يتعامل مع القضايا العالمية مثل الفقر، والتعليم، والسلام، من خلال تعزيز قيم العدالة، المساواة، والكرامة الإنسانية، ويرى أن الأنسنة الحقيقية تتطلب تعاونًا عالميًا يعترف بالتحديات المشتركة ويسعى إلى معالجتها بطريقة شاملة. بالنسبة له، الأنسنة هي عملية تهدف إلى تحسين ظروف الحياة البشرية على مستوى عالمي، وذلك من خلال تعزيز القيم الإنسانية التي تشترك فيها جميع الثقافات والحضارات.

ويشدد بن بيه على أهمية التعددية الثقافية واحترام التنوع كجزء لا يتجزأ من عملية الأنسنة؛ فهو يؤمن بأن تعزيز هذه القيم يمكن أن يؤدي إلى بناء مجتمع عالمي أكثر عدالة وإنصافا، حيث يتمتع جميع الأفراد بفرص متساوية للعيش بكرامة. وهذا النهج يعكس التزامه بفكرة أن الأنسنة يجب أن تكون شاملة ومستدامة، تتعامل مع قضايا الإنسانية بطريقة تحترم التنوع الثقافي وتعمل على تعزيز السلام والعدالة في جميع أنحاء العالم.

ويكمن القول، إن الأنسنة كمفهوم، بحاجة إلى تأصيل جديد على ضوء قضايا تدبير الشأن العام والعلاقات الدولية، يخرجها من امتداد الأنسنة الغربية، فهي مشروع أخلاقي وروحي يجعل الإنسان محور الكون من موقعه ككائن مكرم ومؤتمن. إنها عملية استعادة للبعد القيمي والديني في بناء الذات الفردية والجماعية، حيث يُنظر إلى الحرية باعتبارها تكليفا، وإلى العقل باعتباره مسددا ومؤيدا بالقيم، لا مجرد أداة نفعية. كما تُفهم الأنسنة باعتبارها مشروعا كونيًا يقوم على المشتركات الإنسانية، يعزز الحوار بين الثقافات، ويخدم قضايا كبرى مثل العدالة، الكرامة، والتنمية المستدامة.[2]

---

[1] محمد واردي، الأنسنة والتجديد في فكر العلامة عبد الله بن بيه، ص293.

[2] إن التأمل في خطاب العلامة الشيخ عبدالله بن بيه، يحيلنا إلى فلسفة إنسانية كونية متكاملة، تتركز بشكل أساس على ما يمكن أن نسميه (فكرياً) منزلقات الحداثة أو مشكلات الإنسان المعاصر في الشرق كما في الغرب؛ وإن بدا الخطاب في عناوينه العامة، وكأنه ينتمي إلى خصوصية أو يخاطب هوية ثقافية بعينها، هي الثقافة العربية والإسلامية عموماً، وتحديد الخطاب الإسلامي المعاصر خصوصاً. ولكن البُعد الإنساني الكوني على مستوى التفكير أو الأشكلة الفلسفية في الخطاب لا يطمس الخصوصية الثقافية، ولا يلغي مشكلاتها بأي حال من الأحوال، وإنما ينهض بها إلى المقامات المحمودة، أي يرتقي بها إلى جوهر "خير أمة أخرجت للناس"، أي خير الناس للناس، حسب تأويل علماء المسلمين السابقين. ذلك لأن الإبداع بكل صوره الخلاقة يرتقي بالإنسان إلى مستوى الإنسانية المقدرة له، كما يُفترض أن تكون في الفطرة، أو كما يجب أن تكون في سُنن الخلق.

محمد واردي، نفس المرجع السابق، ص7.

يتبيّن إذن أن الأنسنة تطوّرت من حركة فكرية تأمليّة (الإنسية) نشأت في سياق النهضة الأوروبية، إلى مشروع قيمي وعملي يسعى إلى إعادة الاعتبار للكرامة الإنسانية وترسيخها في البنى القانونية والسياسية والاجتماعية. فالإنسية مهّدت لتحرير العقل الإنساني من التبعية للنسق اللاهوتي المغلق، أما الأنسنة فانتقلت من مستوى الفكرة إلى مستوى الممارسة، لتصبح إطارا معياريا يُعنى بتفعيل كرامة الإنسان وحريته ومسؤوليته في الواقع. وقد أعادت المقاربات المعاصرة —كما عند مارثا نوسباوم وأمارتيا سن — بلورة هذا المفهوم ضمن رؤية تجعل التنمية والعدالة فعلين مؤنسنين يقومان على توسيع الحريات وتمكين القدرات الإنسانية، بدل اختزال الإنسان في مؤشرات اقتصادية أو أدوات إنتاج. وفي الفكر العربي والإسلامي، أعيدت قراءة الأنسنة في ثلاث وجهات رئيسة: نقدية تاريخية عند مُحَمَّد أركون تجعلها مقابل اللاهوت بنسق إنسي، وائتمانية أخلاقية عند طه عبد الرحمن تجلها تستمد من الأمانة والاستخلاف، وروحية كونية عند عبد الله بن بيه تجعل من القيم الإنسانية والدينية ناظمة للأنسنة، وكلها تسعى إلى تجاوز الاستلاب الثقافي وبناء أنسنة أصيلة تنبع من داخل المرجعية الحضارية.

ومن منظور تجديدي، يمكن أن يتجه المشروع البحثي إلى إخراج الأنسنة من كونها نقيضا للاهوت، كما عند أركون إلى جعلها مقابلا للأمننة المفرطة (Over-securitization) التي حوّلت الإنسان في السياسات الدولية إلى موضوع ضبط ومراقبة، بدل أن يكون غاية الحماية والرعاية[1]. فالمطلوب اليوم هو أنسنةٌ تُعيد التوازن بين الأمن والكرامة، وبين السيادة والمسؤولية، لتصبح الأنسنة أفقًا جديدًا لحوكمة إنسانية تُحرّر المفهوم من ثنائيته القديمة (الإنسان/اللاهوت)، وتؤسّسه في مواجهة نزعات التشييء والتقنين الأمني التي تُهدّد المعنى الإنساني في السياسات العالمية المعاصرة.

الفقرة الثالثة: الأنسنة والاختيار التنموي في التجربة المغربية

تتخذ التجربة المغربية في عهد جلالة الملك مُحَمَّد السادس مسارا حضاريا يجعل من الإنسان مركزا للتفكير والتخطيط وغايةً لكل مشروع تنموي، حيث تتأسس الرؤية الملكية على مبدأ الارتقاء بالوجود الإنساني من خلال الفعل العمومي المنسجم مع قيم الكرامة والعدالة والمشاركة المواطِنة. فالأنسنة المغربية أصبحت نسقا فكريا، معرفيا وسياسيا، يربط التنمية بالمعنى[2]، ويجعل من

[1] يرى المنتقدون للتوسعة المفرطة في مفهوم الأمن أن هذا الاتجاه، الذي يحاول إدخال قضايا اجتماعية واقتصادية وبيئية في دائرة التهديدات الأمنية، يفرغ المفهوم من مضمونه المعياري ويحوّله إلى أداة ضبط شمولية بدل أن يكون إطارًا للحماية. فحين تُدرج مشكلات مثل التدهور البيئي أو الأوبئة الصحية ضمن فضاء الأمن مثلا، يصبح الإنسان موضوعًا للتدبير الأمني لا غاية له، وتتحول المقاربة من أنسنة الظواهر إلى أمننتها، أي من جعلها مجالًا لبناء الوعي والمسؤولية المشتركة إلى تحويلها إلى تهديد يستدعي السيطرة والمراقبة.

وفي هذا المنظور، ينبّه ديودني (D. Deudney) إلى خطورة هذا التوسع المفاهيمي الذي يؤدي إلى طمس الحدود بين الأمن كحماية من المخاطر المحددة، وبين الأنسنة كفهم للكرامة والحياة في بعدها الشامل. فكلما جرى تأطير مشكلات الإنسانية في منطق الأمن، انكمش الفضاء الإنساني واتسع فضاء الخوف، مما يخلق تشويشًا مفاهيميًا يُفرغ الأمن من معناه، ويُحوّل كل أزمة أو نقص في الرفاه إلى تهديد للأمن القومي. لذلك فإن التحدي المعرفي والعملي يكمن في إعادة التوازن بين الأمننة والأنسنة، بحيث يُستعاد البعد الإنساني كمعيار موجّه يمنع التوسعة الأمنية من ابتلاع القيم التي وُجد الأمن أصلًا لحمايتها.

حسين باسم عبد الأمير، مفهوم الأمننة ودلالته في الدراسات الأمنية المعاصرة، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، يونيو 2021، ص 92–93.

[2] يتجذر مفهوم المعنى في الأنسنة المغربية ضمن المرجعية القيمية الدينية والوطنية التي تشكّل أساس الهوية الروحية والسياسية للمملكة، حيث يتقاطع البعد القيمي في الفعل التنموي مع المقاصد العليا للشريعة التي تجعل الكرامة، والعدل، والعمران غاياتٍ للوجود الإنساني. ففي التصور المغربي، التنمية هي صيانة لمعنى الحياة في أفق

السياسات العمومية أدواتٍ لتوسيع دوائر الحرية والتمكين وتحقيق الانسجام بين الإنسان ومحيطه. ويتجلى هذا التصور في بلورة نموذج تنموي إنساني يقوم على فكرة أن ازدهار الوطن يتحقق بقدر ما تتحقق كرامة مواطنيه، وأن التنمية تكتسب مشروعيتها من قدرتها على خدمة الحياة في أبعادها المادية والروحية معًا. ومن خلال هذا الأفق، تجسد الرؤية الملكية فلسفة إنسانية للدولة المغربية الحديثة، تنسج توازنا بين التقدم العمراني والإنساني، وبين العمران نفسه والكرامة الإنسانية، لتغدو التنمية فعلا للوفاء بالإنسان قبل أن تكون تدبيرًا لموارده.

لقد وضع جلالة الملك مُحَمَّد السادس، أسس الأنسنة في تدبير الشأن العام المغربي؛ فالسياسة الملكية تركز بشكل واضح على الإنسان، باعتباره ركيزة أساسية للتنمية والاستقرار الاجتماعي في المغرب. ومنذ توليه العرش في عام 1999، اعتمد جلالة الملك نهجا شاملا في تطوير السياسات العامة، حيث جعل الإنسان محورا للجهود التنموية، مستندا إلى رؤية تضع المواطن وحقوقه الأساسية في صدارة الأولويات الوطنية.

على سبيل المثال، أَسست الرؤية الملكية التنموية، لخطاب الأنسنة في العلاقات المغربية الإفريقية، وجعلته محور كل التوجهات والاستراتيجيات. إذ أكد جلالة الملك، في كل الخطب والرسائل الملكية السامية، على ضرورة إيلاء العناية ببرامج التنمية البشرية، خصوصا تجاه القارة الإفريقية. وقد أشار جلالته إلى أهمية ما يوليه من أهمية بالغة للإنسان في الاستراتيجيات والمبادرات، في غشت 2017 حين قال: "فإفريقيا كانت وستظل في مقدمة أسبقياتنا. وما يهمنا هو تقدمها وخدمة المواطن الإفريقي".[1]

ولا أدل على ذلك أيضا، من خطاب جلالة الملك، بمناسبة عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، حين قال:" إننا نؤكد التزامنا من أجل تحقيق التنمية والرخاء للمواطن الإفريقي؛ فنحن، شعوبَ إفريقيا، نتوفر على الوسائل وعلى العبقرية، ونملك القدرة على العمل الجماعي من أجل تحقيق تطلعات شعوبنا".[2]

لقد أمر صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس في خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2014، بإجراء تقييم شامل للإنجازات التي حققها المغرب على مدى الخمس عشرة سنة الأخيرة، وذلك استنادا إلى مفهوم الرأسمال اللامادي، فأصبح المغرب، وبفضل هذه المبادرة، من بين الدول الرائدة التي أقدمت على الاختيار الطوعي والمتعمد لتقييم ثروتها الشاملة واللامادية، وللتوفر على أدوات جديدة لتدبير السياسات العمومية بمنطلقات مؤنسنة.[3]

التكليف والاستخلاف؛ إذ يرتبط الارتقاء بالإنسان بتفعيل قيم المسؤولية، والتعاون، والإحسان، التي تعدّ مكونات جوهرية للمرجعية الإسلامية في بعدها المغربي الوسطي، والذي تسهر عليه مباشرة مؤسسة إمارة المؤمنين.

ينظر: وثيقة الدين للحياة، منشورات المجلس العلمي الأعلى، المملكة المغربية، شتنبر 2024.

[1] الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الرابعة والستين لثورة الملك والشعب، غشت 2017.

[2] خطاب جلالة الملك، الذي ألقاه أمام المشاركين في أشغال القمة الثامنة والعشرين لقادة دول ورؤساء حكومات بلدان الاتحاد الافريقي، التي احتضنتها العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، بمناسبة عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، في يناير 2017.

[3] خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2014،

وتتميز المقاربة القائمة على مفهوم الرأسمال اللامادي، بتوفير إطار متناسق لتقييم السياسات العمومية، يساعد على فهم ديناميات خلق الثروة الوطنية وتحديد دوافعها الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تحسين عملية صياغة وتفعيل الإصلاحات والبرامج العمومية وأنسنتها. كما تمكن هذه المقاربة أيضا، من التحام الأبعاد الداخلية والخارجية للخيارات الاستراتيجية للبلاد، من خلال جعلها متكاملة ومترابطة.

"لعل المغرب، من خلال إيلاء المزيد من الأولوية للرأسمال غير المادي، ينخرط في مسار جديد جزئيا، وإن كان ينبثق أيضا بشكل منطقي عن العديد من عمليات التشخيص والمطالب الملحة بالتغيير. وأكد صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس، في خطاب العرش الذي ألقاه في يوليوز 2014، أن الرأسمال غير المادي يمكن أن يصبح معيارا أساسيا خلال وضع السياسات العمومية، وذلك بتعميم استفادة جميع المغاربة من ثروات وطنهم. وبالتالي، فإن اختيار الاستثمار في الرأسمال غير المادي من شأنه أن يوفر للبلاد استراتيجية تنموية حقيقية متسقة وعرضية؛ هذه الاستراتيجية التي افتقر إليها في الماضي. وبذلك، يمكن للسلطات أيضا أن تستفيد بشكل أفضل من العديد من الدراسات الاقتصادية المعمقة والمنجزة بشأن المغرب خلال السنوات الأخيرة. وحتى قبل أن يفتح باب النقاش الحالي حول مسألة الرأسمال غير المادي، ركز جزء كبير من هذه الدراسات على ضرورة التغيير وعلى المحاور الرئيسية للإصلاحات الرامية إلى تحسين الحكامة وإعادة النظر في دور الدولة وتعزيز التنافسية، والنهوض بالقطاع الخاص، وتطوير الرأسمال البشري وكذلك حماية البيئة. ويبدو أن الظروف الحالية سانحة لإنجاز هذا التغيير أكثر من أي وقت مضى".[1]

إن القوة الإنسانية، التي تخاطبها الرؤية الملكية، هي جوهر التخطيط الاستراتيجي، الرامي إلى التحلل من المدركات القروسطية، وتحويل تفاعلات العلاقات الدولية من الصلادة إلى النعومة، والقطع مع خطابات الأدلجة وصناعة الصراع. فهذه القوة العاقلة المؤنسنة التي تتوسل بالمعنى، هي الأشرف والأنبل في مقامات القوى الإنسانية (الشهوانية والغضبية والعاقلة)،[2] فكلما ازدادت صرامة، ازداد تحكم الروح في الفعل، وكلما مسكت بلجم كبح جماحها توهجت الروح في لخدمة المعنى، وظهرت النورانية على مجموع الممكن الإنساني، لتنعكس على الماديات والمحسوسات، من خلال حكمة التسيير وعقلنة التدبير، لأن مصاديق الانحجاب تتهاتر.

فالأنسنة التي تتغياها الرؤية الملكية الإفريقية، تختلف تماما عن التمثل الغربي للمفهوم، والذي يرى بأن الأنسنة أو النزعة الإنسانية هي ثمرة لعصر التنوير وللانقلاب على الرؤية اللاهوتية للعالم والإنسان، أي هي ثمرة رؤية دنيوية ومحصلة فلسفة علمانية ودهرية. بهذا الفهم تكون الأنسنة قاصرة، وتعتبر فقط الوجه الآخر للعلمنة، كما اعتبره أركون بأنه الانتقال من النظرة الدينية اللاهوتية الغيبية التي اعتمدت في تسيير الحياة الاجتماعية على النص القرآني، والتي مثلت مرحلة الدولة الدينية، أو الإسلام الصافي إلى المرحلة التي توقف فيها الوحي– بالمعنى العميق – بداية دور الإنسان في فهم وتطبيق هذه النصوص، والذى يرى أركون بأنه

[1] جان بيير شوفور، المغرب في أفق 2040، تقرير مجموعة البنك الدولي، الملخص التحليلي، 2017، ص22.

[2] هذه القوى هي المتحكمة في الرضائية المؤثرة في نقل الأنسنة إلى منطلق تفكير إقليمي وعالمي، وقد تطرق إليها أرسطو في "كتاب النفس" معتبرا أن ملكة الأخلاق عند الإنسان تبدأ بتحكم القوة العاقلة وتوجيهها لقوى النفس الأخرى ، فلا فضيلة لدى الإنسان إلا حينما تنمو القوة العاقلة لديه. كما تطرق الغزالي في "إحياء علوم الدين" إلى مراتب النفس وتقسيماتها الشهوانية والغضبية.

انتقال من الأسلمة إلى الأنسنة.[1] لكن الرؤية المغربية أقرب ما تكون لاستلهام القيم الدينية خصوصا والقيم الإنسانية المشتركة على وجه العموم. ولقد أكد جلالة الملك محمد السادس في رسالته السامية لأشغال مؤتمر مراكش لحقوق الأقليات الدينية في العالم الإسلامي[2]، أن "عالمنا اليوم في حاجة إلى قيم الدين لأنها تتضمن الفضائل التي نلتزم بها أمام خالقنا رب العالمين والتي تقوي فينا قيم التسامح والمحبة والتعاون الإنساني على البر والتقوى. إننا نحتاج إلى هذه القيم المشتركة، لا في سماحتها وحسب، بل في استمداد طاقتها من أجل البناء المتجدد للإنسان وقدرتها على التعبئة من أجل حياة خالية من الحروب والجشع، ومن نزعات التطرف والحقد، حيث تتضاءل فيها آلام البشرية وأزماتها تمهيدا للقضاء على مخاوف الصراع بين الأديان."[3]

ومن بين إحدى المبادرات الرئيسية التي تعكس هذا الالتزام هي "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" التي أُطلقت في عام 2005، والتي تُعتبر جزءًا من استراتيجية شاملة تهدف إلى مكافحة الفقر والهشاشة الاجتماعية والإنسانية، مع التركيز على تحسين ظروف العيش للفئات الأكثر احتياجا، خاصة في المناطق القروية والمهمشة.[4] وتشمل المبادرة مشاريع تنموية متنوعة، تهدف إلى

---

[1] محمد بنحليمة، أنسنة الظاهرة الدينية في الفكر الإسلامي الحديث والمعاصر، مقاربة إبستيمولوجية لمفهوم الأنسنة في المشروع الفكري لدى محمد أركون، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السادس والخمسون، العدد الثالث شتنبر 2019، ص129.

[2] انبثق إعلان مراكش لحقوق الأقليات، عن مؤتمر حقوق الأقليات الدينية في العالم الإسلامي، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، وبتعاون بين وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، ومنتدى أبوظبي للسلم، المنعقد سنة 2016 بمدينة مراكش، وهو إحدى حلقات مشروع تجديدي يروم إلى وضع تصورّ مؤصل للمواطنة في الدول الوطنية ذات الأغلبية المسلمة، تصورّ يوافق التراث الإسلامي (صحيفة المدينة المنورة)، ويتوافق مع السياق الحضاري المعاصر (إعلان حقوق الإنسان والدساتير الوطنية، والصكوك الدولية). ويجلي الإعلان القيم الإسلامية والأسس المنهجية لواجب التعايش السعيد والتعامل الحسن مع سائر أتباع الديانات البشرية، ويستنهض فعاليات المجتمعات المسلمة ويستحثها نحو خلق تيار مجتمعي عريض لحماية الأقليات الدينية في البلدان المسلمة، ويسعى هذا الإعلان أيضا بتأثيره المجتمعي إلى حض الأفراد والمجموعات والدول على ابتكار الصيغ والمبادرات التي تعزز ثقافة التعايش وحماية الأقليات. وقد صدر هذا الإعلان باتفاق ومصادقة جميع الحضور من العلماء وصناع القرار المسلمين وبمباركة القيادات الدينية من غير المسلمين. وتم التحضير لمؤتمر مراكش منذ سنة 2012 بندوات وورشات تفكيرية في تونس أسهمت في إغناء النقاش الممهد لصياغة الدستور التونسي الجديد، وسيعقبه سلسلة من المؤتمرات حول الأقليات المسلمة في البلاد ذات الأغلبية غير المسلمة وواجب التعايش والاندماج الإيجابي ثم مؤتمر يتجاوز قضية الأقليات إلى تقديم تصور جامع لقضية المواطنة وعلاقة الدولة بالدين. هذه الحلقات تتكامل لإخراج إطار شرعي للمواطنة التعاقدية يصالح بين الانتماء الديني والدولة الوطنية المعاصرة.

ينظر: منتدى أبوظبي للسلم، إعلان مراكش لحقوق الأقليات الدينية في العالم الإسلامي: الإطار الشرعي والدعوة إلى المبادرة، مسار للطباعة والنشر، دبي، صص7-9.

[3] الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في مؤتمر مراكش لحقوق الأقليات الدينية في العالم الإسلامي.

[4] "لقد انخرط المغرب في إعلان الألفية للأمم المتحدة لسنة 2000، والتزم بتبني استراتيجيات من شأنها أن تتيح، في أفق 2015، بلوغ "أهداف الألفية من أجل التنمية" الثمانية، أي؛ الحد إلى أقصى درجة ممكنة من الفقر والجوع؛ ضمان التربية الابتدائية للجميع؛ النهوض بالمساواة بين الجنسين واستقلالية النساء؛ الحد من وفيات الأطفال؛ تحسين صحة النساء الحوامل؛ محاربة داء فقدان المناعة المكتسب وداء الملاريا وأمراض أخرى؛ الحفاظ على البيئة؛ إرساء شراكة عالمية من أجل التنمية. في 18 مايو 2005، أعلن جلالة الملك عن إطلاق برنامج لمحاربة الفقر في المغرب، تحت اسم "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، بهدف تعزيز ما تحقق من مكاسب سياسية، وذلك بالنهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومحاربة الفوارق الطبقية والمجالية. وقد جاء هذا المسعى ليرسم، لأول مرة في تاريخنا، سياسة تخطيطية تصاعدية من القاعدة نحو القمة، مع مبادئ للحكامة الجيدة تستهدف في المقام الأول الساكنة التي تعاني الإقصاء والفقر. وقد كانت الأهداف المرسومة للمدى القريب والمدى المتوسط تتمثل في الحد من الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، وللمدى البعيد في إقرار دينامية مستدامة لصالح التنمية البشرية ورفاه الساكنة والرفع من مؤشر التنمية البشرية.

تعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، وتطوير البنية التحتية، ودعم الأنشطة الاقتصادية التي تسهم في خلق فرص عمل جديدة، وهو ما يعكس رؤية الملك في تحقيق تنمية مستدامة تضع الإنسان في قلب السياسات التنموية.[1]

إضافة إلى ذلك، تجسد الإصلاحات الدستورية والسياسية التي قادها الملك مُحَمَّد السادس في عام 2011، تركيزه على الإنسان وحقوقه. وجاءت هذه الإصلاحات في سياق توترات إقليمية عصفت ببعض الدول العربية، فشكل المغرب الاستثناء من خلال إصلاحات كان الهدف منها تعزيز المشاركة السياسية وضمان حماية حقوق الإنسان؛ فالإصلاحات الدستورية شملت تعزيز صلاحيات البرلمان، ومنح القضاء استقلالية أكبر، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية، وهذه الإصلاحات الدستورية تعكس رؤية الملك في بناء نظام سياسي ديمقراطي يعزز من حقوق الإنسان ويضمن التوازن بين السلطات.[2]

"وعيا بأهمية العلاقة التلازمية بين الديمقراطية[3] وحقوق الإنسان ذهبت آلية التخطيط الاستراتيجي في مجال حقوق الإنسان إلى الربط بين العنصرين، من خلال مختلف تدابير خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، التي تم اعتمادها من طرف مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 21 دجنبر 2017. وتشكل تدابير الخطة البالغ عددها 435 تدبيرا رافعات أساسية لتخليص الممارسة الديمقراطية من كافة مظاهر الهشاشة. وعليه أوردت الخطة محورا خاصا بالديمقراطية والحكامة، والذي يهدف إلى تمكين المواطنات والمواطنين من المشاركة الواسعة في تدبير الشأن العام وفي صنع القرارات المؤثرة في حياتهم ومحيطهم اليومي، والرفع، بشكل خاص، من المشاركة والتمثيلية السياسية للشباب والنساء. كما تستهدف تدابير هذا المحور تعزيز الحكامة المجالية المرتكزة على التنظيم الجهوي والترابي، الضامن لمشاركة المواطنين في تدبير شؤونهم والرفع من مساهمتهم في الحياة العامة،

وتقوم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على فلسفة تنموية، ويتمثل هدفها في تدعيم المبادرات القطاعية بمبادرات تكميلية يتم اختيارها بطريقة تشاركية من قبل الساكنة المعنية في المناطق الأكثر فقرا، وتفعيلها من قبل هذه الساكنة ما أمكن ذلك. وهي تتميز بالخاصيات التالية: خمس قيم، هي الثقة والمشاركة والكرامة، والديمومة، والشفافية؛ وخمسة مبادئ، هي القرب والتشاور والشراكة والتعاقد، والحكامة الجيدة؛ ثم إدماجها في منظور شامل وتصور جديد للسياسات الاجتماعية المحلية".

ينظر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تقرير: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تحليل وتوصيف، مطبعة كانبرت، 2013، صص 13-14.

[1] " إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ليست مشروعا مرحليا، ولا برنامجا ظرفيا عابرا، وإنما هي ورش مفتوح باستمرار. كما أنها ليست تغييرا في الأسبقيات التي حددناها، بل هي تأكيد وتجسيد لالتزامنا، إذ ما فتئنا في كل مناسبة نؤكد أسبقية واستمرارية ما نخوضه من معارك موصولة، لتأهيل الموارد البشرية، وتقوية التنافسية الاقتصادية الوطنية، وإدراج إنعاش الاستثمار والمبادرة الخاصة والتصدير، في إطار مختلف السياسات القطاعي.)

الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله بمناسبة انطلاق "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، 18 ماي 2005.

[2] الخطاب الملكي بمناسبة تقديم مسودة الدستور الجديد بتاريخ 17 يونيو 2011.

[3] عرف المغرب، خلال السنوات الثماني التي تلت اعتماد دستور 2011، مرحلة دقيقة شكّلت اختبارًا فعليًا لمدى صلابة الخيار الديمقراطي الذي أقرّه الدستور باعتباره توجهًا استراتيجيًا لا رجعة فيه. فبعد إجراء الانتخابات التشريعية الأولى في 25 نونبر 2011، بادر جلالة الملك مُحَمَّد السادس، تطبيقًا للفصل 47 من الدستور، إلى تعيين الأمين العام للحزب الذي تصدّر نتائج هذه الانتخابات رئيسًا للحكومة. وعلى المنوال نفسه، أعاد جلالته تعيين الأمين العام للحزب ذاته عقب انتخابات 7 أكتوبر 2016، غير أن تعذّر تشكيل الحكومة حينها دفعه، رغم توفره على بدائل دستورية أخرى كما ورد في بلاغ الديوان الملكي الصادر بتاريخ 15 مارس 2017، إلى اختيار شخصية أخرى من الحزب نفسه لتولي رئاسة الحكومة، في خطوة رسخت عرفًا دستوريًا جديدًا يقوم على تأويل ديمقراطي لمقتضيات الفصل 47، وجسدت تمسك المؤسسة الملكية بالتصريف الديمقراطي لإرادة الناخبين. ويعكس هذا القرار رؤيةً إنسانية في تدبير الشأن العام، تجعل المواطن محور الفعل السياسي، وتربط الشرعية القانونية بالكرامة والاختيار الحر، بما يؤكد أن الأنسنة في الممارسة الملكية ليست شعارًا نظريًا، بل مبدأ موجِّه للديمقراطية المغربية في بعدها الأخلاقي والإنساني.

وتقوية أداء المؤسسات المنتخبة وتكريس مبدإ التشاور العمومي والديمقراطية التشاركية، وتعزيز الكفايات التأطيرية للهيئات السياسية والمدنية بشكل عام كالأحزاب السياسية والمركزيات النقابية والمنظمات المهنية والجمعيات."[1]

لقد أولى جلالة الملك مُحَمَّد السادس اهتمامًا خاصًا بسياسات الهجرة واللجوء، حيث أطلق في عام 2013 برنامجا لتسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين، هذا البرنامج، الذي أتاح لآلاف المهاجرين الحصول على إقامة قانونية والتمتع بحقوقهم الأساسية، يعكس رؤية الملك في جعل المغرب بلد استقبال يحترم حقوق الإنسان والمهاجرين، ويؤكد على ضرورة تعزيز التعايش بين مختلف الثقافات.[2] فهذه السياسة تُعتبر نموذجا فريدا في المنطقة، حيث تميز المغرب بنهج مقاربة إنسانية لقضايا الهجرة، فهما وتنزيلا.

وعلى صعيد آخر، تميزت السياسة الخارجية للمملكة المغربية تحت قيادة الملك مُحَمَّد السادس بالتركيز على القضايا الإنسانية وتعزيز السلام والتعاون الدولي، وقد كان المغرب دائمًا في طليعة الدول التي تدعو إلى الحوار والسلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما عمل الملك على تعزيز مكانة المغرب كدولة داعمة للسلام والاستقرار في العالم. بالإضافة إلى ذلك، لعب المغرب دورًا هامًا في الوساطة بين الأطراف المتنازعة في العديد من الأزمات الإقليمية،[3] وساهم في تقديم المساعدات الإنسانية للدول التي تواجه أزمات إنسانية، مما يعكس التزام الملك بالقيم الإنسانية على المستوى الدولي.

---

[1] وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان، منجز حقوق الإنسان بالمغرب: التطور المؤسساتي والتشريعي وحصيلة تنفيذ السياسات العمومية بعد دستور 2011، يوليوز 2019، ص17.

[2] "إن العلاقات المتميزة التي تجمع المغرب بدول إفريقيا جنوب الصحراء، ليست سياسية واقتصادية فقط، وإنما هي، في العمق، روابط إنسانية وروحية عريقة.

واعتبارا للأوضاع التي تعرفها بعض هذه الدول، فإن عددا من مواطنيها يهاجرون إلى المغرب، بصفة قانونية، أو بطريقة غير شرعية، حيث كان يشكل محطة عبور إلى أوروبا، قبل أن يتحول إلى وجهة للإقامة.

وأمام التزايد الملحوظ لعدد المهاجرين، سواء من إفريقيا أو من أوروبا، فقد دعونا الحكومة لبلورة سياسة شاملة جديدة، لقضايا الهجرة واللجوء، وفق مقاربة إنسانية، تحترم الالتزامات الدولية لبلادنا وتراعي حقوق المهاجرين.

وتجسيدا للاهتمام الخاص الذي نوليه لهذا المجال، فقد حرصنا على تكليف قطاع وزاري بقضايا الهجرة.

ومما يكرس مصداقية المغرب في مجال حقوق الإنسان، التجاوب الواسع الذي لقيته هذه المبادرة من الأطراف المعنية مباشرة بهذه الإشكالية، وخاصة الدول الشقيقة جنوب الصحراء، ودول الاتحاد الأوروبي، ومختلف الفعاليات والمنظمات الأممية والجهوية والدولية، المعنية بظاهرة الهجرة وحقوق الإنسان.

وتعزيزا لهذا التوجه، فقد قدم المغرب، على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذه السنة، مبادرة "التحالف الإفريقي للهجرة والتنمية". وهي مبادرة تقوم على منظور إفريقي مشترك، وعلى مبادئ إنسانية لقضايا الهجرة، وعلى المسؤولية المشتركة، بين دول المصدر والعبور والاستقبال، وكذا على الترابط الوثيق بين الهجرة والتنمية.

ولأن إشكالية الهجرة تهم كل الدول والشعوب، فإننا نناشد المنتظم الدولي للانخراط القوي في معالجة هذه الظاهرة، لتفادي ما تسببه من كوارث إنسانية، كالمأساة التي شهدتها، مؤخرا، سواحل جزيرة لامبيدوزا الإيطالية، والتي كان لها الوقع الأليم في نفوسنا جميعا".

الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس، بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء المظفرة، 6 نونبر 2013.

[3] على سبيل المثال، يُجسّد الدور المغربي في حلّ الأزمة الليبية نموذجًا للدبلوماسية الهادئة القائمة على الحياد الإيجابي والالتزام بمبدأ التسوية السلمية للنزاعات، إذ احتضنت المملكة بمدينة الصخيرات سنة 2015 المفاوضات التي أفضت إلى الاتفاق السياسي الليبي برعاية الأمم المتحدة، ثم واصلت جهودها عبر لقاءات بوزنيقة سنة 2020 التي أعادت بناء الثقة بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة ومهّدت لتوحيد المؤسسات الليبية. وقد حظيت هذه الوساطة بإشادة أممية ودولية لتميزها بالواقعية والتوازن في التعامل مع الفاعلين الإقليميين والدوليين، مما كرس صورة المغرب كوسيط موثوق يسهم في استقرار المنطقة المغاربية وإفريقيا.

إلى جانب ذلك، يولي الملك مُحَمَّد السادس اهتماما خاصا بحماية حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية. فشهد المغرب تحت قيادته تقدما كبيرا في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك تعزيز حرية التعبير وحرية الصحافة. كما تم إنشاء العديد من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تعمل على حماية حقوق المواطنين وضمان تطبيق القوانين بشكل عادل. يؤكد الملك مُحَمَّد السادس أن احترام حقوق الإنسان هو جزء لا يتجزأ من بناء مجتمع ديمقراطي وعادل، فلم يقتصر التزام المغرب بحقوق الإنسان على المستوى الوطني على تكريسه بنص الدستور، وجعل أيضاً محدداً مهماً للاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويتضمن دستور 2011 ميثاقاً حقيقيا للحريات والحقوق الأساسية، يتلاءم والمرجعية الكونية لحقوق الإنسان. فهو يكرس مبدأ الاستقلال التام للسلطة القضائية، ويرسي مجموعة من الهيآت التعددية والمستقلة المعنية بحماية الحقوق والحريات، والديمقراطية التشاركية، وتعزيز حقوق الإنسان، والحكامة الجيدة.[1]

وتبرز معالم منظور الأنسنة في رؤية جلالة الملك مُحَمَّد السادس، من خلال تدبيره لملف الهجرة، "فوضعت المملكة المغربية المكون الإنساني في صلب السياسة التي تنتهجها في مجال الهجرة، وذلك من منطلق حرصها الشديد على القضاء على كل أشكال الميز تجاه المهاجرين. فقد أرسى المغرب سياسة للهجرة تتميز بتوجهها الإنساني والمتوازن والتضامني، الهادف إلى ضمان حياة كريمة للمهاجرين، وتيسير سبل اندماجهم في المجتمع المغربي على نحو مستدام.[2]

تتجلّى الرؤية الملكية في تدبير قضايا الهجرة في صياغةٍ معياريةٍ تُعيد ترتيب العلاقة بين السيادة والإنسان، حيث تُرسَم سياسة عمومية ذات أفق أخلاقي تجعل الكرامة الأصلية معيارًا مُنشِئًا للشرعية، وتُحوِّل الأمن من تقنية ضبط إلى حارسٍ للحياة الإنسانية. وتعمل هذه الرؤية عبر خمس ركائز متساندة تشكّل بنية واحدة: صون حقوق الإنسان للمهاجرين بما يضمن الشخصية القانونية والحماية الإجرائية والوصول إلى الخدمات الأساسية؛ وتعزيز مكافحة الهجرة غير النظامية ضمن مبدأي الضرورة والتناسب، بما يحاصر شبكات التهريب ويُحيّد اقتصادها العصبوي؛ وتشجيع الهجرة النظامية والمنظمة عبر مسارات قانونية متنوّعة للعمل ولمّ الشمل والتنقل الدائري والاعتراف بالمؤهلات؛ وضمان الحماية القانونية للاجئين وطالبي اللجوء بتفعيل معايير الإنصاف الإجرائي،

ينظر: منير حمدوني، دور الوساطة المغربية في حل النزاع الليبي الداخلي أمام متغيرات الظروف الجيوسياسية الإقليمية وحسابات الاستقطاب الدولي، مجلة شؤون استراتيجية، العدد 3، 2018، ص 219–256.

من أمثلة أيضا، نجد الدور الذي لعبته المملكة المغربية في تسوية الخلافات الإقليمية داخل منطقة اتحاد نهر مانو التي تضم ليبيريا وسيراليون وغينيا، من خلال مشاركتها بصفة عضو ملاحظ منذ سنة 2002، حيث ساهمت في تيسير الحوار وتعزيز الثقة بين هذه الدول التي عانت من نزاعات حدودية وسياسية متكررة. وقد جدد المغرب التزامه بدعم جهود الاتحاد في اجتماع مونروفيا رفيع المستوى في يوليوز 2024، مؤكدًا استعداده لمواصلة الإسهام في تحقيق السلم والاستقرار والتنمية في المنطقة، انسجامًا مع توجهه الإفريقي القائم على الوساطة والمساعي الحميدة.

Morocco renews readiness to continue supporting Mano River Union's members. The North Africa Post, 23 July 2024. Available at: https://northafricapost.com/78966-morocco-renews-readiness-to-continue-supporting-mano-river-unions-members.html

[1] الرسالة الملكية لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس، بمناسبة الذكرى 70 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 20 دجنبر 2018.

[2] نفس المرجع السابق.

وتمكين آليات الاستماع والتظلّم والمساعدة القانونية؛ وتسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين على نحو استثنائي وإنساني بوصفها إجراءً ترميميًا يُعيد إدماج الأفراد في النسيج الحقوقي والاجتماعي. وتُؤسِّس هذه الركائز لبراديغم يحوّل المهاجر من موضوع تدبير إلى فاعلٍ مُخاطَبٍ بالحق والمسؤولية، ويجعل السياسة العمومية مجالًا لتجسيد قيم الرعاية والعدالة والمشاركة، حيث تتلاقى المسؤولية الوطنية مع الالتزامات الدولية ضمن منطق حمايةٍ مُؤنسَنَة يضبطه الميزان الثلاثي: الشرعية الإجرائية، والفعالية الاجتماعية، والانسجام القيمي. وبذلك تعتبر الرؤية الملكية تصميمًا مؤسسيًا للأنسنة: أمنٌ يُحافظ على المجال العام ويصدّ اقتصاد العبور غير المشروع، وكرامةٌ تُعطي للمهاجر حقّ الصوت والخدمة والمسار، وحكامةٌ تُحوّل الأدوات التنظيمية إلى التزامات قابلة للقياس عبر مؤشرات الولوج والإنصاف والإدماج؛ فتغدو الهجرة مجالًا للتنمية المشتركة والتضامن جنوب—جنوب، ومختبرًا لتوازنٍ عملي بين مقتضيات الدولة ومقاصد الإنسان.[1]

لقد تبوأ المغرب موقع الريادة في مجال استقبال وتدبير تدفقات المهاجرين غير القانونيين الوافدين على المملكة المغربية. فهذه المبادرة الملكية، بمنطلقها الإنساني المحض، تمثل وجها جديدا من أوجه التضامن إزاء شعوب إفريقيا، وتعزز أيضا التزام المغرب الراسخ تجاه هذه الشعوب، كتوجه ثابت، "وليس شعارا أجوف يردده المغرب في المحافل الدولية" على حد قول جلالته. وهي مكون أساسي من مكونات مشروع "إفريقيا الجديدة". والذي يقدّم كما ورد في خطاب جلالة الملك مُحَمَّد السادس إلى القمة التاسعة والعشرين للاتحاد الإفريقي، تصورًا استراتيجيًا لإقلاع قاري شامل، يرتكز على بناء قارة قوية وجريئة تدافع عن مصالحها وتؤثر بفاعلية في النظام الدولي. ويقوم هذا المشروع على ترسيخ نظرة واقعية وميدانية للعلاقات الإفريقية، قادرة على تحويل القارة إلى فضاء مبادر ومتضامن، يعتمد على قدراته الذاتية ويستثمر في موارده البشرية والطبيعية. وتشكل هذه الرؤية امتدادًا لمقاربة مغربية متجذرة في فلسفة التضامن والمسؤولية المشتركة، حيث يتأسس التعاون الإفريقي على التكامل الاقتصادي، والشراكات المتوازنة، والتنمية المستدامة، بما يجعل من إفريقيا الجديدة فاعلًا مؤثرًا في صياغة القرار الأممي، ومجالًا منفتحًا على دينامية التنمية والأمن والاستقرار.[2]

---

[1] ينظر زكرياء أقنوش، محاور استراتيجية الملك مُحَمَّد السادس لإعادة تموقع المملكة المغربية داخل المنتظم الدولي، مطبعة الأمنية، الرباط، صص 99-100.

[2] جاء في نص الخطاب الملكي السامي الموجه إلى القمة 29 لقادة دول وحكومات الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا، يوم 03 يوليوز 2017:

"والمغرب يريد أن يساهم في إقلاع إفريقيا جديدة : إفريقيا قوية وجريئة، تدافع عن مصالحها ؛ وإفريقيا مؤثرة على الساحة الأممية.

فمن أجل تحديد معالم إفريقيا الجديدة هذه، يتعين علينا التحرر من كل الأوهام. فإفريقيا الجديدة التي نتطلع بشغف إلى تحقيقها، لابد أن تنطلق من نظرة ملموسة وواقعية، بإمكانها أن تفرز قارة إفريقية مبادرة ومتضامنة.

إن إفريقيا اليوم توجد في مفترق الطرق، ويجب علينا أن نختار أنجع السبل الكفيلة بالدفع بها إلى الأمام. ففي هذه الآونة، تتزايد الرهانات التي تواجهها قارتنا، كتعدد الفاعلين غير الحكوميين، مما يتسبب في خلق عدم وضوح الرؤية، وتهديدات الإرهاب العابر للحدود، والتطرف العنيف، إضافة إلى الآثار الناجمة عن الاحتباس الحراري.

فأمام هذه التهديدات الجديدة المحدقة بقارتنا، لا بد للاتحاد الإفريقي من مباشرة تطوره، حتى يتمكن من إيجاد أجوبة مناسبة ومجدية."

إن الأنسنة مفهوم حيوي يعكس السعي المستمر لتحقيق مجتمع عالمي أكثر عدالة وإنسانية، وترسيخ مواطنة حاضنة للتنوع، من خلال تعزيز القيم الإنسانية في جميع مناحي الحياة، إنه مفهوم يخرج من طوباوية النظر الفلسفي، ليكون مؤهلا ليصبح إطارا عمليا يمكن تطبيقه في كل المبادرات والسياسات، التعليم والسياسة والتكنولوجيا، وبالخصوص في تدبير قضايا الهجرة.

على سبيل الختم

خلصت هذه الدراسة إلى أن الأنسنة لم تعد مجرد مفهوم فلسفي أو أخلاقي ينتمي إلى حقل التأمل النظري، وإنما أصبحت إطارا معرفيا ومقاربة عملية لإعادة بناء النظر إلى الإنسان في السياسات العمومية والعلاقات الدولية. وقد أظهرت مسارات تطور المفهوم، منذ جذوره في الفكر الإنساني الأوروبي إلى تجلياته المعاصرة، أن الأنسنة تمثل تحولا عميقا في مركز الاهتمام من الدولة والقوة والمؤسسات إلى الإنسان وكرامته وقدراته وحقوقه، بما يجعلها أفقا جديدا للتفكير في قضايا التنمية والعدالة والهجرة والتعاون الدولي.

كما بينت الدراسة أن الأنسنة ليست مفهوما أحاديا أو منغلقا على مرجعية فلسفية واحدة، وإنما هي مجال تتقاطع فيه تصورات متعددة. ففي حين ارتبطت في بعض الأدبيات الغربية بمركزية الإنسان والعقل والحرية الفردية، قدم الفكر العربي والإسلامي اجتهادات مختلفة لإعادة تأصيلها انطلاقا من مفاهيم الاستخلاف والأمانة والكرامة الإنسانية والمقاصد الشرعية، بما يسمح ببناء تصور إنساني يستوعب البعد الروحي والأخلاقي إلى جانب البعد الحقوقي والمؤسساتي.

وتقود هذه الدراسة إلى نتيجة نظرية أساسية مفادها أن الأنسنة لم تعد مطالبة اليوم بإثبات ذاتها في مواجهة اللاهوت أو المرجعيات الدينية، كما تشكل ذلك في سياقات تاريخية أوروبية خاصة أو في بعض القراءات العربية المعاصرة التي جعلت من الأنسنة مرادفا للتحرر من المرجعية الدينية. فالتحدي المركزي الذي يواجه الإنسان المعاصر لم يعد يتمثل في حضور الدين داخل المجال العمومي، بقدر ما يتمثل في تنامي نزعات الأمننة المفرطة والتضخم المؤسساتي والتقني الذي يحول الإنسان تدريجيا إلى موضوع للتصنيف والمراقبة والتدبير. ومن ثم، فإن الأنسنة في أفقها المعاصر مدعوة إلى أن تُفهم بوصفها مقابلا للتشييء المؤسساتي والأمني الذي يختزل الإنسان في ملف إداري أو معطى إحصائي أو خطر محتمل، وأن تتجه نحو إعادة بناء السياسات العمومية والعلاقات الدولية على أساس مركزية الكرامة الإنسانية. وبهذا المعنى، تنتقل الأنسنة من ثنائية الإنسان واللاهوت التي طبعت نشأتها الفكرية الأولى، إلى ثنائية الإنسان والأمننة المفرطة التي تشكل أحد أبرز تحديات القرن الحادي والعشرين.

وأفضت الدراسة كذلك إلى أن التحولات العالمية الراهنة، وما يرتبط بها من أزمات الهجرة والتفاوتات الاجتماعية وتصاعد المقاربات الأمنية، تجعل من الأنسنة ضرورة معرفية وعملية لإعادة التوازن بين مقتضيات الأمن ومتطلبات الكرامة الإنسانية، وبين اعتبارات السيادة وواجبات التضامن الإنساني. ومن ثم، فإن الأنسنة تكتسب راهنيتها من قدرتها على تقديم بديل قيمي يواجه نزعات التشييء والاختزال التي قد تحول الإنسان إلى مجرد رقم أو موضوع للتدبير الإداري والأمني.

وعلى المستوى التطبيقي، كشفت التجربة المغربية عن إمكانية تحويل الأنسنة إلى خيار استراتيجي في تدبير الشأن العام والعلاقات الدولية، من خلال جعل الإنسان محور السياسات التنموية والاجتماعية، واعتماد مقاربات تقوم على الكرامة والعدالة والتضامن، خاصة في مجالات التنمية البشرية والهجرة والتعاون الإفريقي. وقد أبرزت هذه التجربة أن الأنسنة ليست مجرد خطاب معياري، وإنما يمكن أن تتحول إلى سياسات ومؤسسات ومبادرات عملية قابلة للتنزيل والتقييم.

وتبعا لذلك، يمكن استخلاص أربع نتائج أساسية: أولها أن الأنسنة تمثل اليوم أحد أكثر المفاهيم قدرة على تجديد التفكير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية؛ وثانيها أن بناء أنسنة معاصرة يقتضي تجاوز الحصر الإيديولوجي للمفهوم داخل مرجعية واحدة والانفتاح على تعدد روافده الحضارية؛ وثالثها أن نجاح السياسات العمومية أصبح يقاس بمدى قدرتها على صون الكرامة الإنسانية وتوسيع مجالات الحرية والتمكين؛ ورابعها أن التجربة المغربية تقدم نموذجا عمليا يؤكد قابلية الأنسنة للتحول من تصور نظري إلى ممارسة مؤسساتية تسهم في تحقيق التنمية والاستقرار والتعايش.

وبذلك تظل الأنسنة أفقا مفتوحا للتفكير والعمل، ومشروعا متجددا لإعادة بناء العلاقة بين الإنسان والدولة والعالم، على أساس الكرامة والعدالة والمسؤولية المشتركة، بما يضمن أن يبقى الإنسان غاية التنمية ومقصد السياسة ومحور العمران الحضاري.